مؤقت

مجلس الأمن

السنة السابعة والخمسون

الجلسة **٤٥٨٨**

الأربعاء، ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٢، الساعة ١٩/٠٠

نيويورك

الرئيس	السير جيريمي غرينستوك	(المملكة المتحدة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غاتيلوف
	أيرلندا	السيد راين
	بلغاريا	السيد تفروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد وهبة
	سنغافورة	السيد محبوباني
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	غينيا	السيد بوبكر ديالو
	فرنسا	السيد لفيت
	الكاميرون	السيد شنغونغ
	كولومبيا	السيد فرانكو
	المكسيك	السيدة أغيلار سنسر
	موريشيوس	السيد كونجول
	النرويج	السيد كولبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد نيغروبونتي

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها قضية فلسطين

رسالة مؤرخة ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة (S/2002/828)

02-49402 (A)
0249402

افتتحت الجلسة الساعة ١٩/٠٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها قضية فلسطين

رسالة مؤرخة ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة (S/2002/828)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي كل من الأردن، إسرائيل، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، باكستان، البحرين، تونس، جنوب أفريقيا، الدانمرك، السودان، شيلي، العراق، كوبا، الكويت، ماليزيا، مصر، المملكة العربية السعودية، الهند، اليابان واليمن يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة بدون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد جاكوب (إسرائيل) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل الأمير زيد بن رعد الحسين (الأردن) والسيد هدايت (إندونيسيا) والسيد فدائي فرد (جمهورية إيران الإسلامية) والسيد أكرم (باكستان) والسيد بوعلاي (البحرين) والسيد العياري (تونس) والسيد لوج (الدانمرك) والسيد كومالو (جنوب أفريقيا) والسيد ماكييرا (شيلي) والسيد مانيس (السودان) والسيد القاضي (العراق) والسيد رودريغيس باريا (كوبا) والسيد أبو الحسن (الكويت) والسيد حسمي (ماليزيا) والسيد أبو العطا (مصر) والسيد شبكشي (المملكة العربية السعودية) والسيد نامبيار (الهند) والسيد موتومورا (اليابان) والسيد الصايدي (اليمن) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أيضا أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٢ من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة، وسوف تصدر بوصفها الوثيقة (S/2002/830)، وفيما يلي نصها:

”يشرفني أن أطلب إلى مجلس الأمن، وفقا للممارسة المعمول بها، أن يوجه دعوة إلى المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة للاشتراك في جلسة مجلس الأمن التي ستعقد اليوم، الأربعاء الموافق ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٢ بشأن الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس“.

وأقترح بموافقة المجلس، دعوة المراقب الدائم عن فلسطين إلى الاشتراك في الجلسة وفقا للنظام الداخلي المؤقت للمجلس والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد القدوة (فلسطين) مقعدا إلى طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أيضا أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٢ من الرئيس بالنيابة للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وفيما يلي نصها:

”بصفتي الرئيس بالنيابة للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، يشرفني أن أطلب توجيه الدعوة إليَّ

للمشاركة في مناقشة الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن".

في مناسبات سابقة، وجه مجلس الأمن دعوات إلى ممثلي هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة بصدد النظر في مسائل مدرجة في جدول أعماله. ووفقا للممارسات السابقة في مثل هذه المسألة، أقترح أن يوجه المجلس دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى الرئيس بالنيابة للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

لعد وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو الرئيس بالنيابة للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، السيد برونو رودريغيس باريا فال، إلى شغل المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

أود أيضا أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٢ من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة، وسوف تصدر بوصفها الوثيقة (S/2002/831)، وفيما يلي نصها:

"يشرفني أن أطلب إلى مجلس الأمن، أن يوجه دعوة إلى سعادة السيد يحيى محمصاني، المراقب الدائم للجامعة العربية لدى الأمم المتحدة، للاشتراك في جلسة مجلس الأمن التي ستُعقد يوم الأربعاء الموافق ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٢ بشأن الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس".

وأقترح، بموافقة المجلس، دعوة المراقب الدائم للجامعة العربية لدى الأمم المتحدة، إلى الاشتراك في الجلسة وفقا للنظام الداخلي المؤقت للمجلس والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو المراقب الدائم للجامعة العربية لدى الأمم المتحدة إلى شغل المقعد المخصص له بجانب طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

ويجتمع المجلس استجابة للطلب الوارد في الرسالة المؤرخة ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٢ والموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة (S/2002/828).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم الأول المدرج في قائمتي المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة الذي أعطيه الكلمة.

السيد القدوة (فلسطين): شكرا سيدي الرئيس، وأبدأ بتقديم التهنئة لكم على رئاستكم لهذا المجلس الموقر لهذا الشهر، متمنيا لكم كل التوفيق في قيادة أعماله، ومنتهزا الفرصة في نفس الوقت للإشادة برئاسة سعادة السفير ميخائيل وهبه لأعمال هذا المجلس خلال الشهر المنصرم. أود أيضا أن أتقدم لكافة أعضاء المجلس، ولكم يا سيدي الرئيس، بالشكر والتقدير على استجابتكم السريعة لطلب المجموعة العربية من خلال رئيسها، سعادة السفير المندوب الدائم للمملكة العربية السعودية، لعقد هذا الاجتماع الهام.

(تكلم بالانكليزية)

تواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ارتكاب جرائم الحرب وممارسة إرهاب الدولة ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وتمضي في تصعيدها لتلك الأعمال. فقبيل فجر أمس، بتوقيت فلسطين، أسقطت طائرة حربية من طراز إف - ١٦ قنبلة من زنة طن على مبنى سكني ارتفاعه ثلاثة طوابق في شمال مدينة غزة.

فـأودى هـذا القصـف الجـوي بحيـاة ١٥ مـن المدنيـين الفلسطينيين وأصاب ما يزيد على ١٥٠ شخصا بجروح. وكان بين القتلى في هذا الهجوم ٩ من الأطفال والأطفال الرضع، تتراوح أعمارهم بين شهرين و ١٣ عاما. وعلاوة على هذا الدمار البشري، فقد تم تدمير المبنى الذي تعرض للقصف، وعلى الأقل أربعة منازل أخرى، ولحقت أضرار جسيمة بعدة مبان أخرى قريبة في الهجوم الذي وقع على هذه المنطقة السكنية المكتظة بالسكان المدنيين.

وأعلنت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أن قيامها بهذا الهجوم العسكري كان في الواقع بمثابة عملية قتل ذات هدف محدد. وقد أدان المجتمع الدولي مرارا هذه الممارسة البغيضة المتمثلة في الإعدام خارج نطاق القانون، التي تشكل أيضا جريمة من جرائم الحرب. بيد أن سلطة الاحتلال صعّدت هذه الممارسة إلى مستوى جديد من التطرف، إذ قامت قوات الاحتلال عامدة وعن علم بقتل مدنيين أبرياء في هذا الهجوم - فيهم الأطفال والنساء والرجال، وكثيرون منهم أبناء أسرة واحدة - بالإضافة إلى الشخص المستهدف، وهو السيد صلاح شحادة. وواضح أنه كان من المستحيل ألا يسفر هجوم عسكري من هذا القبيل إلى هذه النتائج المأساوية من حيث الوفيات والإصابات في صفوف المدنيين والدمار في المنشآت.

ويمثل هذا الاعتداء الإسرائيلي أول جريمة حرب صارخة ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلية منذ بدء نفاذ النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية هذا الشهر. ويقع هذا العمل بالتأكيد ضمن نطاق ولاية هذه المحكمة، ومن ثم ينبغي اتخاذ التدابير اللازمة لتقديم مرتكبيه للعدالة. وفضلا عن ذلك، فقد ارتكبت جريمة الحرب الإسرائيلية الأخيرة هذه بينما كان يجري بذل جهود جدية لكبح جماح العنف والأخذ من جديد ببعض التدابير الرامية للتعاون بين الجانبين، وكانت تلك الجهود فيما يبدو مشرفة على النجاح.

ومن الجليّ أن رئيس الوزراء الإسرائيلي، السيد أرييل شارون، الملقب برجل السلام، الذي وصف هذه الجريمة بأنها ”نجاح عظيم“، يبذل مرة أخرى قصارى جهده للحيلولة دون إحراز أي تقدم صوب إحياء العملية السلمية على نحو مجدٍ. ويجب أن يتحمل السيد شارون ومعاونوه المسؤولية عن هذه الأعمال وما يترتب عليها من نتائج.

وتأتي جريمة الحرب الإسرائيلية المذكورة في أعقاب التدمير الذي وقع مؤخرا لمنازل أسر بعض الفلسطينيين المشتبه في أنهم من الانتحاريين ، فضلا عن سلسلة من التهديدات التي أطلقها المسؤولون الإسرائيليون بطرد بعض أفراد تلك الأسر أو جميعهم. وهذه التدابير الفعلية أو التهديد بها غير قانونية ومحظورة بموجب اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، التي تنطبق على جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس. علاوة على ذلك، فإنها تشكل عقابا جماعيا فضلا عن جريمة حرب بموجب القانون الإنساني الدولي والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وأكرر أنه لزام على المجتمع الدولي أن يتخذ التدابير لمعاقبة مرتكبي هذه الجرائم.

يحدث كل هذا بينما تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلية الموجة الثانية من إعادة احتلالها لمعظم المدن والمراكز الفلسطينية الآهلة بالسكان في الضفة الغربية المحتلة، والتي مضى عليها الآن أكثر من شهر. وطيلة هذه المدة، يفرض منع التجول على مدار الساعة على مئات الآلاف من الفلسطينيين - بل على مجموع السكان الفلسطينيين في تلك المناطق - فيبقون رهن الاحتجاز في بيوتهم، محرومين من أي وجه من وجوه الحياة اليومية الطبيعية، بما في ذلك سبل الحصول على الضروريات الأساسية كالأغذية والرعاية الطبية الملائمة. أما في المناطق الأخرى، فلا تزال عمليات الإغلاق والقيود الصارمة المفروضة على انتقال الأشخاص

والبضائع قائمة. وقد بلغ ما نجم عن ذلك من إزهاق للأرواح وتدمير للمنشآت، واستمرار في اعتقال الشعب، وشتى تدابير العقاب الجماعي الإسرائيلية الأخرى المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني من الحجم ما أدى ليس فقط إلى الخراب الاجتماعي الاقتصادي، وإنما أيضا إلى أزمة إنسانية، لا بد من تحميل سلطة الاحتلال المسؤولية عنها.

فقد قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ زهاء ١ ٧٠٥ من الفلسطينيين في هجمات عسكرية . ولا يشمل هذا الرقم المأساوي المئات من الفلسطينيين الآخرين الذين قضوا نحبهم نتيجة للممارسات غير القانونية الأخرى التي تضطلع بها سلطة الاحتلال. كما أصيب علاوة على ذلك آلاف الفلسطينيين، كثيرون منهم بإصابات خطرة ودائمة، على أيدي قوات الاحتلال، ودمرت مئات المنازل، وشرد الآلاف من مساكنهم، وخسر الفلسطينيون أجورا ودخولا أخرى تقدر ببلايين الدولارات .

وما زال الحصار العسكري الإسرائيلي المفروض على مقر الرئيس ياسر عرفات في مدينة رام الله الفلسطينية قائما كذلك، في انتهاك لكافة المعايير وخرق لكل منطق. ويشكل هذا الحصار في أساسه هجوما مباشرا على زعيم الشعب الفلسطيني والسلطة الفلسطينية ورمزهما. يضاف إلى ذلك أنه ما زال يعوق الجهود التي تبذلها السلطة الفلسطينية من أجل ممارسة مسؤولياتها وإعادة بناء كيانها إعاقة خطيرة.

ويمثل كل ما ذكرت تصعيدا لنفس الحملة العسكرية التي تشنها إسرائيل على الشعب الفلسطيني، والتي بدأت بزيارة السيد شارون المشؤومة للحرم الشريف في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويذكر أعضاء المجلس أن التصعيد بلغ ذروة أخرى قبل هذه الفترة الأخيرة، بدءا من ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٢، واتخذ مجلس الأمن ردا على ذلك القرارات ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢) و ١٤٠٥ (٢٠٠٢). وغني عن القول إن إسرائيل، سلطة الاحتلال، لم تكتف بعدم الالتفات لتلك القرارات، بل إنها خلقت الآن حالة أشد خطورة على أرض الواقع. ونرى أن مسؤولية واضحة تقع على عاتق مجلس الأمن إزاء هذه الحالة، وتشمل هذه المسؤولية ضرورة تنفيذ القرارات الصادرة عن المجلس ذاته.

وقد حاولت حكومة السيد أرييل شارون أن تصور سياساتها وممارساتها على أنها مجرد رد على الهجمات الانتحارية بالقنابل. وليس هناك ما هو أبعد من ذلك عن الحقيقة. فلقد أدان الجانب الفلسطيني في الواقع هذه الممارسة التي تقوض المصلحة الوطنية الفلسطينية. والواقع أن ما تفعله الحكومة الإسرائيلية يرمي إلى تحقيق أهداف سياسية واضحة، أعرب عنها السيد شارون مرارا وعلى الملأ. فقد كانت أهدافه دائماً تتمثل في جرِّنا جميعاً إلى ما كانت عليه الحالة قبل أوسلو، وفي تدمير السلطة الفلسطينية، مع إلحاق أقصى قدر من الألم والمعاناة والخسائر بالشعب الفلسطيني. ذلك أنه لا يمكنه بغير هذه الطريقة أن يضمن سد الطريق أمام أية إمكانية للتوصل إلى تسوية سلمية جدية، لكي يكرس الاحتلال والاستعمار والأنشطة الاستيطانية.

ومن دواعي الأسف أن بعض الجهات على المسرح الدولي تحاول أن تتجنب الحقائق الواقعة وأن تتحاشى مواجهة السيد شارون. وهكذا نشأ البحث عن حلول توهم بوجود قدر كبير من الحركة دون أن يحدث أي تحرك فعلي على الإطلاق. وتكمن المشكلة في أن هذا النهج لا يمكن إلا أن يزيد الأمور سوءاً. فمن الواضح أن تفادي الحقيقة لن يؤدي إلى اختفائها.

وقد قررت بعض الأطراف الآن أن تركِّز على مسألة إصلاح السلطة الفلسطينية، جاعلة منها المسألة

المحورية فيما يتعلق بهـذه الحالـة. ومـع أننـا نعتقـد أن الإصـلاح يحقق مصلحتنا الوطنية، فإننا نرجو ألا يمثل هذا التركيز عليه محاولة أخرى لتفادي مجابهة الحقائق الواقعة وصرف الانتباه عن حتمية الوقوف في وجه السياسات غير المشروعة التي تنتهجها حكومة السيد شارون.

ومن الضروري أيضاً إيضاح أمرين في هذا الصدد. أولاً، إن ما يشوب نظام السلطة الفلسطينية الحالي من مواضع قصور ونقص هو نتيجة لعملية أوسلو التفاوضية وليس من اختيار الفلسطينيين. وثانياً، إن كل ما يقال عن إصلاح ينطوي على إعادة الهيكلة أو إجراء انتخابات حرة سيظل، رغم أهميته، بلا جدوى ما دام الفلسطينيون واقعين تحت الاحتلال الإسرائيلي، ناهيك عن بقاء الدبابات الإسرائيلية في قلب رام الله بينما تحلّق الطائرات الحربية الإسرائيلية في سماء غزة.

ونحن نعرب عن تقديرنا لتوافق الآراء الوطيد الذي نشأ بشأن الحل القائم على إنشاء دولتين، وضرورة إقامة دولة فلسطين. واسمحوا لي في هذا الصدد بأن أسوق إليكم بعض المواقف الفلسطينية الرئيسية حول المناقشة الجارية الآن. أولاً، ستظل الحالة الفلسطينية الداخلية دائماً شأناً من شؤون الفلسطينيين أنفسهم. ونرجو ألا يحاول أحد أن يضفي على الانتخابات الحرة والديمقراطية معنى جديداً.

ثانياً، أية مبادرة أو خطط تعفي الجانب الإسرائيلي، وخاصة السيد شارون، من اتخاذ إجراءات محددة صريحة واعتماد سياسات مختلفة، لن تشكل سوى غطاء لارتكاب مزيد من أعمال التدمير الإسرائيلية. ولن تؤدي هذه المبادرات إلى غاية، بل لا يمكن لأحد أن يؤمن جدّياً بها.

ثالثاً، نؤكد مجدداً اعتقادنا بشأن ضرورة الأخذ بنهج شامل. ولا يعني هذا مجرد التعامل في وقت واحد مع المسائل السياسية والاقتصادية والأمنية، بل يعني أيضاً الاتفاق منذ البداية على المحصلة النهائية أو المرحلة الختامية. ومع أن التفاصيل ستترك بطبيعة الحال للتفاوض بشأنها، إلا أن الإطار العام ينبغي أن يكون واضحاً. ونرى أن في وسع مجلس الأمن، بل ينبغي له، أن يضطلع بدور هام في هذا الشأن.

وختاماً، لعلي أضيف فيما يتعلق بالجانب السياسي أن الجانب الفلسطيني يرى أن الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، ليست موضوعاً للتفاوض. إذ يتعين إقامة دولة فلسطين على هذه الأرض، بحيث تستند حدودها إلى خطوط ١٩٦٧. ولقد قدّمنا حتى الآن ما يفوق نصيبنا من التنازلات، ولن نقبل بأية مخططات توسعية إسرائيلية. وغني عن القول أن هذا الموقف يتجلى أيضاً في المبادرة العربية التي اعتمدها مؤتمر قمة بيروت، والتي استندت إلى مبادرة سمو الأمير عبد الله، ولي عهد السعودية.

وأصدقكم القول إننا نرى لزاماً على المجتمع الدولي أن يبدي مزيداً من العزم والجدية في معالجة هذه الحالة، سواء في الميدان أو فيما يتعلق بشقها السياسي. فالانتهاكات والجرائم الإسرائيلية المتزايدة تخنق أي احتمال لإقرار السلام بين الجانبين، بل تقتله قتلاً. وحين يواصل المجتمع الدولي الوقوف متفرجاً بينما تستمر قوات الاحتلال الإسرائيلية في إشاعة الخراب والدمار بين صفوف الشعب الفلسطيني، فلن يؤدي ذلك إلا لتفاقم هذه الحالة المأساوية.

وسنواصل التعاون مع ''اللجنة الرباعية'' ومع الأطراف الأخرى التي يهمها الأمر، ولكن لدينا اعتقاد راسخ بضرورة اتخاذ إجراء حاسم، وخاصة من جانب مجلس الأمن، للحيلولة دون وقوع أسوأ الفروض، وللسير بنا قدماً فيما نرجو إلى وضع مختلف وأفضل حالاً.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل إسرائيل، وأعطيه الكلمة.

السيد جاكوب (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي يا سيدي في البداية بالإعراب عن سرورنا لترؤسكم مداولات مجلس الأمن خلال شهر تموز/يوليه.

في ساعات الصباح قبيل فجر أمس، قامت القوات الإسرائيلية بإجراء عسكري كجزء من العملية الجارية التي تقوم بها لحماية المدنيين من خطر الإرهاب الفلسطيني الذي لا يهدأ. وكان الشخص المستهدف من الهجوم هو صلاح شحادة، وهو من أكثر الإرهابيين نشاطاً ووحشية في تاريخ الشرق الأوسط. وقد قُتل معه شخص ثان من كبار نشطاء حماس.

ومن دواعي أسفنا الشديد أن ١٤ مدنياً فلسطينياً قتلوا أيضاً في هذا الهجوم. وقد أعرب قادة إسرائيل، بمن فيهم رئيس الوزراء شارون، ووزير الخارجية بيريز، عن عميق أسفهم لوفاة المدنيين، ولا سيما الأطفال، وللإصابات التي لحقت بكثيرين غيرهم. ونتوجه بأصدق معاني المواساة والعزاء لمن فقدوا أصدقاءهم وأحباءهم.

لقد دفعنا إلى القيام بإجراءات الأمس إخفاق السلطة الفلسطينية في الوفاء بأبسط التزاماتها بمنع استخدام أرضها قاعدة للعمليات الإرهابية. إذ قُتل نتيجة لذلك الإخفاق مئات المدنيين الإسرائيليين، وأصيب الآلاف في العشرات من الهجمات الإرهابية التي اضطلع بها بدعم مالي وإداري وأدبي من القيادة الفلسطينية، بمن فيها الرئيس عرفات نفسه. وفي مثل هذه الأجواء، لم يترك أمام إسرائيل من خيار سوى القيام بعمل لحماية شعبنا من الخطر الذي يمثّله أشخاص مثل صلاح شحادة.

لقد كان صلاح شحادة القائد العسكري لمنظمة حماس الإرهابية في قطاع غزة. وبالرغم من أن مجلس الأمن لم يجتمع قط لبحث الهجمات التي يتحمل مسؤوليتها فهي كثيرة. فقد كان شحادة العقل المدبر وراء مجازر إرهابية يخطئها الحصر، نجم عنها قتل مئات الأبرياء من الإسرائيليين وأبناء الجنسيات الأخرى. وقد شن بتوجيه منه ما يزيد على ٣٠٠ هجوم بالهاون على المدن والقرى الإسرائيلية. وبوصفه نائب الزعيم الروحي لحماس، الشيخ أحمد ياسين، فإن شحادة كان مسؤولاً عن التنسيق بين أنشطة كبار قادة حماس في الضفة الغربية، وعن تجنيد الانتحاريين، وعن إعداد سياسات الجماعة فيما يتعلق بشن الهجمات، وتحديد المجتمعات اليهودية المستهدفة، ومساعدة حماس على تعزيز ترسانتها من الأسلحة. ولم يشعر شحادة بأي ندم عند تجنيد الأطفال لتنفيذ عمليات هجوم كما حدث في نيسان/أبريل ٢٠٠٢، حين أوفد ثلاثة من الشباب الفلسطينيين في بعثة انتحارية للهجوم على مواقع إسرائيلية.

وكان شحادة شخصا معروفا معرفة جيدة لدى المسؤولين عن الأمن الفلسطيني. وقد طلبت إسرائيل اعتقاله في عدة مناسبات ولكن، بالرغم من معرفة السلطة الفلسطينية مكانه تماما، وقدرتها الكاملة على تقديمه للعدالة، ظل هذا القاتل الجماعي حرا طليقا، له حرية التجول في الشوارع والتخطيط لمزيد من عمليات الهجوم ضد المدنيين الإسرائيليين، كما فعل مؤخرا بقتل خمسة مراهقين إسرائيليين في جماعة اتزمونا.

ورغم السجل الإرهابي الطويل لشحادة، ورغم تقدم إسرائيل بطلبات متعددة من أجل اعتقاله، لم تتخذ السلطة الفلسطينية أي إجراء لاعتقاله، ومع رفض القيادة الفلسطينية اتخاذ أي إجراء لعرقلة عمليات قائد هام من قادة الإرهاب، لم يكن أمام إسرائيل خيار غير أن تتصرف.

ولدى تخطيط عملية الأمس، لم تتوقع إسرائيل مدى الأضرار الإضافية التي ستنتج عن الضربة الجوية. وهذه المسألة موضع تحقيق من جانب السلطات الإسرائيلية. فلو كنا نعلم النتيجة سلفا، ما قمنا بتنفيذ هذه العملية. فبخلاف

الإرهابيين الذي اضطررنا إلى مواجهتهم، لا يُسر القادة الإسرائيليون بالخسائر في الأرواح البريئة، ولا نحتفل بمقتل الأبرياء كما لو كان نصرا عسكريا، كما يفعل خصومنا. ونتخذ تدابير لضمان أن تنطوي عملياتنا على أقل قدر ممكن من الضرر بالنسبة للسكان المدنيين. والواقع أنه تم إرجاء عدة محاولات سابقة تستهدف السيد شحادة بعد أن كشفت الاستخبارات أنها ستسفر عن قتل أعداد كبيرة.

ومع ذلك، ففي هذه المرة، لم تنجح التدابير الوقائية التي اتخذتها إسرائيل في منع حدوث هذه الوفيات، ونشعر بأسف صادق وعميق لذلك. غير أن آلام هذه الخسائر، رغم حدتها، لا تحجب حقيقة أن الإرهابيين الفلسطينيين ما زالوا يتخذون، بقسوة، مواقعهم وسط المدنيين من أجل استخدامهم كدروع بشرية، وذلك مخالفة لجميع المعايير الإنسانية المقبولة. فأعضاء حماس لا يميزون أنفسهم عن المدنيين. بل إنهم يتعمدون الاختفاء بينهم لتفادي العقوبة. فلم يبد صلاح شحادة اهتماما بأرواح القريبين منه أكثر مما أبداه بالمئات من الإسرائيليين الأبرياء الذين دمر حياتهم.

وتقع المسؤولية أيضا على عاتق السلطة الفلسطينية التي أدى قصورها المتواصل عن اتخاذ أي إجراء يمكن أن يمنع وقوع هجمات مقبلة على إسرائيل إلى اضطرارنا إلى التصرف لحماية المدنيين في بلدنا من الضرر. فما كان هناك ضرورة لاتخاذ إجراءات عسكرية لو تقيدت السلطة الفلسطينية بالتزامها الموقع عليه باستئصال الإرهاب من أراضيها.

ولكن السلطة الفلسطينية لم تتخذ أي إجراء و لم تف بالتزامها، ولذلك فعلى إسرائيل أن تتخذ التدابير اللازمة لمكافحة الإرهاب وتمهيد الطريق للعودة إلى المفاوضات السياسية. وبينما نسلم بأن الأعمال العسكرية لا يمكن أن توقف كل مهاجم محتمل، فقد نجحت القوات الإسرائيلية في الحيلولة دون تنفيذ عشرات من محاولات القصف بالقنابل من جانب الإرهابيين. وبدون هذه العمليات، كان من المؤكد أن عدد الضحايا من المدنيين سيكون أكثر كثيرا. لقد بين الرئيس عرفات، في الماضي، أنه يستطيع أن يحقق نجاحا ملحوظا في منع عمليات الإرهاب الناشئة من الأراضي الخاضعة لسيطرته عندما يريد ذلك. فسلطات الأمن التابعة له تعرف أين يقيم الإرهابيون، وأين يختبئون، وأين يحتفظون بقواعد عملياتهم. إن ما ينقص هو الإرادة السياسية اللازمة لاتخاذ إجراءات ضدهم.

وكلنا ندرك ما يمكن إنجازه في غياب الإرهاب. وقد شاهدنا مدى استعداد إسرائيل للسير في سياق المفاوضات السلمية. ففي كامب ديفيد في تموز/يوليه ٢٠٠٠، تقدمت إسرائيل بعرض بعيد المدى وشامل إلى الفلسطينيين. و لم تمتنع السلطة الفلسطينية عن الرد بالمثل فحسب، بل قامت بدلا من ذلك، بشن حملة طويلة ودموية، في الوقت الذي كان فيه الجانبان أقرب إلى التوصل إلى اتفاق من أي وقت مضى.

ورغم سفك الدماء وعدم الثقة السائدين في الوقت الحالي، نستطيع العودة إلى فترة الأمل التي كانت قائمة قبل بداية العنف والإرهاب في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. إن قراري مجلس الأمن ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢) وبيان الرئيس بوش وتقرير ميتشيل وخطة تنت تبين، مجتمعة، طريقا للرجوع من حافة الهاوية يستند، في المقام الأول، على نهاية العنف والإرهاب.

إن انسحاب إسرائيل مجرد عنصر في ما هو مقصود منه أن يكون مجموعة متعددة الجوانب تستهدف عودة الأطراف إلى العملية السياسية. لقد بدأت إسرائيل تنفيذ تدابير ترمي إلى تحسين حالة الفلسطينيين وإعادة بناء الثقة

المتبادلة، بما في ذلك الإفراج عن أموال السلطة الفلسطينية، وإصدار مزيد من تصاريح العمل للعمال الفلسطينيين والتخفيف من القيود المفروضة على الحركة، كل ذلك في محاولة لتخفيف الصعوبات التي يواجهها السكان الفلسطينيون. لقد اجتمع المسؤولون الإسرائيليون والفلسطينيون لمناقشة أساليب المضي قدما، وإسرائيل، من جانبها، ملتزمة تماما بهذا الحوار البنّاء.

ولكن فكرة ضرورة أن يتم الانسحاب الإسرائيلي من فراغ، بمعزل عن أي إجراء فلسطيني، هي فكرة تخالف بوضوح خطاب الرئيس بوش التاريخي، الذي أدبته اللجنة الرباعية، وقراري مجلس الأمن ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢)، وكلها تعترف بأن الجانب الفلسطيني أيضا عليه واجبات واضحة يتعين عليه التقيد بها حتى نستطيع ضمان الأمن للجميع واستئناف الحوار السياسي. وفي هذا الصدد، لا يخدم مجلس الأمن مصالح السلام بتركيز الاهتمام بشكل شديد على الأعمال الإسرائيلية مع التغاضي عن مسؤوليات السلطة الفلسطينية. لقد حدد خطاب الرئيس بوش أفقا سياسيا واضحا على أساس تدابير حيوية تتخذ من الجانبين لضمان أن يكون التقدم حقيقيا ودائما.

وفي غياب أي تدابير من جانب السلطة الفلسطينية لمكافحة الإرهاب، لا ينتظر أن تتخذ إسرائيل إجراءات منفردة يمكن أن تؤدي إلى زيادة الخطر على المدنيين الإسرائيليين بشكل عنيف، وثبت أنها أدت بصورة مباشرة، إلى زيادة الخسائر في الأرواح البريئة.

إن ما يلزم هو أن تعمل السلطة الفلسطينية لتريح إسرائيل من عبء التصرف ضد الإرهابيين المختفين في الأراضي الفلسطينية. وما زالت إسرائيل تؤمن بأنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للصراع. وحتى مع كل الكراهية التي أثيرت نتيجة للجوء إلى العنف، ما زالت إسرائيل تؤمن أنه يمكن تحقيق السلام، وأنه يجب التوصل إلى حلول توفيقية، شريطة أن يكون هناك شريك حقيقي من الجانب الآخر مستعد للقيام بدوره.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي هو ممثل المملكة العربية السعودية. أدعوه إلى اتخاذ مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد شبكشي (المملكة العربية السعودية): سيدي الرئيس، بداية أتوجه إليكم بخالص التهنئة لرئاستكم مجلس الأمن هذا الشهر. وإني على ثقة بأن ما تتمتعون به من خبرة وحنكة ودراية سيقود أعمال مجلسنا إلى ما نصبو إليه جميعا. كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى أخي الدكتور ميخائيل وهبة على رئاسته المتميزة لأعمال مجلسنا في الشهر المنصرم. وأود أن أعبر لكم سيدي الرئيس، ولأعضاء مجلس الأمن عن تقديرنا للاستجابة السريعة لعقد هذه الجلسة العامة للتداول بشأن الوضع الخطير في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والذي تدهور إلى درجة شديدة الخطورة بسبب احتلال إسرائيل لكل مدن الضفة الغربية تقريبا، ورفض إسرائيل تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، والتي لم تعرها جميعها أي اهتمام ولم تأخذها يوما على محمل الجد، مما أدى إلى تواصل الصراع واستمرار نزيف الدماء.

لقد تابع العالم ما قامت به القوات الإسرائيلية من قصف متعمد وعن سبق إصرار وتخطيط مسبق لحي سكني مكتظ بالسكان في مدينة غزة وأدى إلى استشهاد ١٥ من بينهم ٩ أطفال، وجرح ما يزيد على المائة من النساء والأطفال والمدنيين. ولا منطق للجريمة الشنيعة التي ارتكبتها حكومة إسرائيل، وهي عمل إرهابي لا يمكن تبريره تحت أي ذريعة، وهي جريمة مدانة وضربة شديدة للجهود التي تُبذل من أجل وضع حد للعنف ودفع الأطراف المعنية إلى استئناف

مباحثات السلام واستعادة الأمن والاستقرار وإحلال السلام في المنطقة.

وعلى الرغم من الجهود الدولية والإقليمية التي تُبذل من أجل وقف العنف، وخلق أجواء تساعد على استئناف عملية السلام، وبالرغم من الاتصالات التي قامت بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي لتهدئة الأوضاع، وعلى الرغم من تصريحات زعماء الفصائل الفلسطينية عن استعدادهم لوقف العمليات الاستشهادية مقابل تعهد إسرائيل بعدم قتل المدنيين الفلسطينيين، يأتي القصف الإسرائيلي المتعمد لمباني سكنية في غزة وقتل من فيها من سكان، ليعكس عدم رغبة إسرائيل في تهدئة الأوضاع والسعي إلى إحلال الأمن والاستقرار.

إن تعنت حكومة إسرائيل وإصرارها على الركون إلى سياسة القوة المفرطة بغض النظر عن نتائجها الكارثية، والانتقام المصحوب بالحقد والكراهية طمعا في فرض إرادتها وتكريس احتلالها، أدى إلى تفاقم الأوضاع وازدياد خطورتها. وأن تمسك إسرائيل بدعم احتلالها للأراضي الفلسطينية بالتوسع في إقامة المستوطنات، ومواصلة تهويد المدن الفلسطينية المحتلة، وفرض قوانينها وأنظمتها بالإكراه خلافا لقرارات الشرعية الدولية، وممارساتها التي تنتهك اتفاقية جنيف الرابعة، ولا تحترم حقوق الإنسان الفلسطيني، يؤكد عدم جدية حكومة إسرائيل في التوصل إلى سلام مع العرب.

أمام الاحتلال الإسرائيلي والقتل المنظم الذي تمارسه إسرائيل، بل تعلن عنه وتتفاخر به، وأمام التدمير الممنهج والحصار الخانق الذي تفرضه على الفلسطينيين، وأمام الاعتقالات غير المبررة وقضم الأراضي الفلسطينية بالتوسع في المستوطنات، وبالأنظمة الجائرة والسعي الدؤوب على نسف عملية السلام، وأمام حالة اليأس الشديد والإحباط المدمر، وعدم مسارعة المجتمع الدولي لدفع إسرائيل إلى الالتزام بالقرارات والاتفاقيات الدولية، وتقاعس مجلس الأمن في إجبار إسرائيل على احترام قراراته، والعمل على حماية الشعب الفلسطيني وإنهاء عمليات القتل والتدمير والمصادرة والحصار، وأمام مواصلة إسرائيل في التنصل من كل تعهد، والتحايل على كل اتفاق، يتساءل الفلسطينيون ما هي خياراتهم أمام ما يعانونه من ذل ومهانة وما قيمة حياة البؤس والحرمان والظلم الذي يلحق بهم؟

لا أحد يوافق على قتل المدنيين الأبرياء أيا كانت جنسياتهم أو دياناتهم، ولكن وقف العنف لا يكون عبر الاستمرار في عمليات القتل والتدمير ولا بإقامة الحواجز الأمنية والعوازل العنصرية.

إن وقائع التاريخ تؤكد بأن العنف الذي ترتكبه سلطات رسمية لا يولد إلا العنف، وأن إحلال السلام لا يتأتى إلا في كنف مناخ يشجع على دفع جهود السلام إلى الأمام ولا بديل عن إنهاء الاحتلال وتنفيذ استراتيجية السلام التي انطلقت من مؤتمر مدريد، وكرستها المبادرة السعودية التي تبنتها قمة بيروت العربية وأشادت بها جميع الدول. إن الانسحاب من الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ سيوقف العنف. والانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧ سيحقق الأمن والاستقرار، وقيام الدولة الفلسطينية ذات السيادة وعاصمتها القدس الشرقية سيحقق السلام.

وتدين المملكة العربية السعودية العدوان الشنيع الذي ارتكبته القوات الإسرائيلية في غزة، كما تدين كل ممارسات إسرائيل التي تستهين بأبسط حقوق الإنسان، وتطالب المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته أمام هذا الوضع الخطير المهدد للسلم والأمن الدوليين، والتحرك الفوري والحازم من أجل

وضع إسرائيل أمام مسؤولياتها وفقا لقرارات مجلس الأمن وتمشيا مع مختلف القوانين والاتفاقيات الدولية، وحمل إسرائيل على الإقلاع عن سياسة العنف المنظم والممارسات القمعية والتعسفية، والعمل من أجل قيام مناخ يشجع على العودة إلى مائدة المفاوضات إذ لا بديل عن خيار السلام.

إن المرحلة الحالية التي يمر بها الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة هي مرحلة دقيقة وحاسمة جدا بحكم ما تنطوي عليه من مخاطر جمة لا على مستقبل جهود السلام في المنطقة فحسب، بل على المنطقة بصفة عامة وعلى أمنها واستقرارها. وهذا الوضع لا يمكن السكوت عنه ولا عن تواصله أو قبوله كأمر عادي في الحياة اليومية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والاكتفاء بتعداد عدد القتلى والجرحى كل يوم. إن هذا الوضع المأساوي يتطلب أكثر من أي وقت مضى المزيد من الحزم ومن الجدية ومن الصدق من قبل المجتمع الدولي وفي مقدمته مجلس الأمن لدرء الأخطار التي لا يمكن التكهن بها على مستقبل المنطقة.

السيد لفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): مرة أخرى، يضطر مجلس الأمن لأن يجتمع بسبب التدهور المأساوي للحالة في الشرق الأوسط. وقد أدانت فرنسا والاتحاد الأوروبي بشدة العمل العسكري الذي قامت به إسرائيل في ٢٢ تموز/يوليه في منطقة كثيفة السكان في قطاع غزة. وأسفر هذا الهجوم عن عدد كبير جدا من القتلى وأصاب عديدا من الأفراد، منهم عدد من الأطفال. ومرة أخرى تغتنم فرنسا هذه الفرصة لتؤكد من جديد، أمام مجلس الأمن، تلك الإدانة بأقوى العبارات الممكنة. كما تود فرنسا أن تعرب عن عميق حزنها ومواساتها للمصابين وأسرهم.

وفي حين أن لإسرائيل حقا مشروعا في الدفاع عن نفسها ضد الإرهاب، لا يمكن تبرير هذا العمل المتعمد الذي لا يمكن أن يساهم بأي شكل في حل الأزمة الراهنة. وكما قال الأمين العام، فإن إسرائيل عليها مسؤولية قانونية وأدبية أن تتفادى الخسائر في الأرواح البريئة. وعليها، في ردها على الإرهاب، أن تمتنع عن اللجوء إلى هذا النوع من العمليات التي لا تميِّز بين الضحايا. وبصورة أعم يجب أن تضع إسرائيل حدا لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون، التي يكون ضحاياها من المدنيين، في حالات كثيرة. وتذكِّر فرنسا بضرورة احترام معايير القانون الإنساني الدولي، في جميع الحالات.

وفي وقت أعطتنا فيه بعض الإشارات، منها إعادة فتح جامعة القدس في القدس الشرقية واستئناف الاتصالات المباشرة بين المسؤولين الإسرائيليين والفلسطينيين، ما يبعث على شيء من الأمل في أن تخف أوجه التوتر وأن تكون هناك عودة إلى الحوار، تنذر العملية المنفذة في غزة بالعودة إلى دوامة العنف. وقد أكدت فرنسا بشكل مستمر رأيها في أن العنف لن يؤدي إلى حل، وهو لا يمكن أن يكون من الخيارات المتاحة للفلسطينيين والإسرائيليين الراغبين في إقامة سلام عادل ودائم بين شعبيهما. إذ لن ينجح الطرفان في توفير ظروف معيشية كريمة للشعبين، مع تحقيق تطلعاتهما المشروعة إلى العيش في دولتين – إسرائيل وفلسطين – متعايشتين جنبا إلى جنب، داخل حدود آمنة ومعترف بها.

ومرة أخرى، تناشد فرنسا الطرفين أن يمتنعا عن أي أعمال عنف إضافية، يكون أثرها الوحيد إثارة أعمال أخرى مماثلة. وتدعو كل طرف إلى مواصلة جهوده الرامية إلى تحقيق استئناف دائم للحوار. فهذا هو الهدف الذي تعمل على تحقيقه الجهات الفاعلة الرئيسية المعنية في إطار اللجنة الرباعية التي أكَّد عملها المشجع ضرورة العمل معا فيما يتصل بجميع المسائل – السياسية والمؤسسية، والمتصلة بالأمن، والاقتصادية والإنسانية. فهذا هو الطريق الوحيد الذي يمكن أن يؤدي إلى تسوية عادلة ودائمة. فمن الأساسي أن يتخلى

الإسرائيليون والفلسطينيون اليوم، نهائيا، عن العنف وأن يلتزموا بذلك الطريق بمساعدة المجتمع الدولي بأكمله.

السيد ريان (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): تضم أيرلندا صوتها إلى البيان الذي سيصدر في وقت لاحق من هذه الجلسة عن ممثل الدانمرك، باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

وتنعقد جلسة اليوم في ظل عمل آخر من الأعمال الوحشية الجسيمة المتسمة بعدم الاكتراث بالحياة الإنسانية وهي من نوع تتميز به الحالة في الشرق الأوسط بشكل متزايد.

وكما ذكر وزير خارجية أيرلندا بالأمس، إننا نقبل تماما حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها واتخاذ التدابير اللازمة ضد الذين يخططون للهجمات الإرهابية أو يقومون بتنفيذها. ونؤكد هنا أيضا إدانتنا الكاملة لهذه الهجمات على المدنيين الإسرائيليين. وتنفطر قلوبنا عند مشاهدة جثث الأبرياء وقد تمزقت على هذا النحو.

ومع ذلك، وكما ذكر وزير الخارجية كوين، لم يكن الهجوم على غزة أمس استجابة مبررة أو متناسبة مع خطر الإرهاب. إن استخدام الصواريخ الجوية الثقيلة في المناطق الكثيفة السكان يؤدي فقط إلى وفيات واسعة النطاق بين المدنيين وكل ما يشير إلى غير ذلك يعتبر خداعا.

إن القيادة السياسية والعسكرية في الدولة العضو في هذا المنظمة التي قررت تنفيذ عملية الأمس في غزة على دراية كاملة بالقدرة المدمرة للذخيرة المستخدمة وارتفاع كثافة السكان المدنيين في الموقع المستهدف بالذات.

ولا ينبغي لأي منّا التخفيف من إدانتنا الصريحة لهذه الأعمال.

ونتقدم بأعمق مواساتنا إلى أسر الضحايا الأبرياء لهجوم الأمس، وتعاطفنا العميق مع المصابين العديدين.

إنه لا يوجد حل عسكري لهذا الصراع، ولا يمكن التوصل إلى حل له إلا من خلال الحوار وتجديد المفاوضات، مع الدعم الدولي الملائم. وأفضل سُبُل تقديم هذا الدعم الدولي هو أن يكون على أساس التدابير المحددة في البيانات المتعاقبة الصادرة عن اللجنة الرباعية، بما في ذلك البيان الصادر عقب الاجتماع الأخير المعقود في نيويورك.

ونرى أنه لا بد أن يتم تحقيق تقدم على المسارات السياسية والأمنية والإنسانية وكذلك بالنسبة لبناء المؤسسات على التوازي. ويجب أن يؤدي هذا التقدم إلى حل يشمل وجود دولتين، من خلال إقامة دولة فلسطينية في إطار فترة السنوات الثلاث التي ذكرتها اللجنة الرباعية. وسيلزم وضع تدابير محددة بوضوح حتى يصبح هذا الهدف حقيقة في حدود هذا الإطار الزمني.

وكما ذكرت اللجنة الرباعية في ٢ أيار/مايو من هذا العام، نرى أنه يجب عقد مؤتمر دولي في أقرب وقت عملي لإعطاء هيكل للجهود الجارية في سبيل تحقيق الهدف المحدد من ''اللجنة الرباعية''، وهو تسوية عادلة وشاملة ودائمة لصراع الشرق الأوسط بأكمله.

ومن الحقائق المؤلمة أن احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية قد أدّى إلى نتائج مروعة بالنسبة للسكان الفلسطينيين. وقد تطورت هذه الحالة بسرعة إلى كارثة إنسانية. وإسرائيل، بصفتها الدولة المحتلة، لا تستطيع أن تتنصل من مسؤوليتها عن هذه الكارثة.

ونرحب بإفراج إسرائيل المعتزم عن جزء من الإيرادات الواجبة الأداء للسلطة الفلسطينية، وإعادة الإذن بدخول عدد صغير من العمال الفلسطينيين للعمل في إسرائيل. ولكن يلزم القيام بأكثر من ذلك بكثير.

ويستطيع المجتمع الدولي القيام بدور حاسم في تخفيف معاناة الشعب الفلسطيني نتيجة لعمليات الإغلاق. ولكن لا ينبغي اعتبار ذلك بديلا للعمل الأساسي الجاد على المسارين السياسي والاقتصادي.

وينبغي مواصلة إصلاح المؤسسات وخدمات الأمن الفلسطينية بتقديم الدعم الدولي فضلا عن الدعم اللازم من حكومة إسرائيل، على النحو الموضَّح في بيان اللجنة الرباعية. ومع ذلك لا يمكن اعتبار الإصلاح الفلسطيني، كذلك، بديلا لأوجه التقدم على المسارين السياسي والاقتصادي.

وترى أيرلندا أن معايير تسوية صراع الشرق الأوسط قد وصفها الاتحاد الأوروبي وصفا جيدا في أشبيلية، في ٢١ حزيران/يونيه من العام الحالي، على النحو التالي:

”يمكن تحقيق تسوية عن طريق التفاوض، وعن طريق التفاوض فقط، والهدف هو إنهاء الاحتلال والإنشاء المبكِّر لدولة فلسطينية ديمقراطية وقادرة على البقاء، وسلمية وسيادية، على أساس حدود عام ١٩٦٧، مع تعديلات طفيفة، إن لزم الأمر، يتفق عليها الطرفان. ويجب أن تكون النتيجة النهائية إنشاء دولتين تعيشان جنبا إلى جنب داخل حدود آمنة، معترف بها، وتتمتعان بعلاقات طبيعية مع الدول المجاورة. وينبغي، في هذا السياق، إيجاد حل عادل للمسألة المعقدة المتمثلة في القدس، وحل عادل، له القدرة على البقاء ومتفق عليها لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين“.

ويتردد هذا الرأي في آخر بيان صادر عن اللجنة الرباعية، ويجد تأييدا أيضا في مبادرة السلام الشاملة المقدمة من حكومة المملكة العربية السعودية والتي صدَّق عليها مؤتمر قمة جامعة الدول العربية المعقود في بيروت في آذار/مارس من العام الحالي.

يعاني شعبا فلسطين وإسرائيل، على حد سواء، بصورة مؤلمة من جراء دوامة العنف الانتقامي الحالية. وتقتضي الضرورة توفر القيادة لدى جميع الجوانب لإنهاء هذه الدوامة من العنف. وتناشد أيرلندا المعنيين ألاّ ينتقموا للعمل الذي وقع بالأمس وألاّ يقوموا بالمزيد من أعمال العنف. ولا ينبغي قتل المزيد من الضحايا الأبرياء بسبب صراع لن ينال فيه أي طرف مكسبا – وأؤكد – لن ينال فيه أي طرف مكسبا.

السيد كولبي (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد قُتل عدد من الأشخاص بمن فيهم أطفال بسبب الهجوم الذي وقع على مبنى مؤلف من عدة وحدات سكنية في غزة منذ يومين فقط. وتعرب النرويج عن أسفها الشديد على قتل أطفال ومدنيين أبرياء آخرين. وتطالب النرويج إسرائيل بأن توقف هجماتها على الأهداف الفلسطينية المدنية.

ولا تتعاطف النرويج مع الإرهاب. إذ تشكِّل أعمال العنف التي يرتكبها الإرهابيون عقبة تعترض طريق السلام في الشرق الأوسط ولا بد من وقف هذه الأعمال. وتطالب النرويج كل المعنيين من الذين لديهم نفوذ لدى السلطة الفلسطينية بمنع الهجمات الإرهابية.

لقد أعربنا عن تفهمنا لشواغل الأمن الإسرائيلية، ولكننا لا نقبل الأعمال الإسرائيلية التي تناقض مبادئ القانون الدولي العامة والتي لا تؤدي إلا إلى تفاقم الصراع. وأوضحت النرويج مرارا وتكرارا للسلطات الإسرائيلية أننا نشجب بقوة تصفية المشتبه في أنهم من الإرهابيين بلا محاكمة. ولا بد من محاكمة المشتبه فيهم في المحاكم وفقا لمبادئ حكم القانون.

لقد وقع الهجوم الإسرائيلي بعد أن أفاد ممثلون عن الطرفين كليهما عن إحراز تقدم في المفاوضات التي جرت في

عطلة نهاية الأسبوع الماضي. ونأمل في أن لا يؤدي ذلك الهجوم إلى تعويق التقدم السياسي ونطالب الطرفين على نحو عاجل بألا يسمحا لهذا الهجوم بأن يدمر التقدم المحرز في عطلة نهاية الأسبوع. ومرة أخرى تطالب النرويج كلا الطرفين أن يتصرفا بطريقة مسؤولة ويُظهرا القيادة اللازمة ليضعا نهاية لدوامة العنف الوحشية. ولا بد أن يواصلا جهودهما لاستعادة الثقة وتمهيد السبيل من أجل التوصل إلى حل سياسي للصراع.

وترحب النرويج بنتيجة الاجتماعات التي عقدت مؤخرا في إطار اللجنة الرباعية وفرقة العمل المعنية بالإصلاحات الفلسطينية. ويجري حاليا توحيد وتعزيز هياكل الدولة. وستبذل النرويج قصارى جهدها في العمل مع الشركاء في فرقة العمل المعنية بالإصلاحات الفلسطينية ومع أعضاء اللجنة الرباعية. ولا بد أن يستجيب المجتمع الدولي بصورة إيجابية وعلنية لتدابير الإصلاح الحقيقية التي يجري تنفيذها حاليا. ويتسم هذا الدعم العلني بأهمية كبيرة لتوطيد عملية الإصلاح وتعزيز القوة المتجهة نحو الإصلاح في نظر الجمهور الفلسطيني. وثمة حاجة عاجلة إلى حشد الدعم المالي والتقني من المجتمع الدولي. وفي هذا المنعطف الحرج، يضحى استعدادنا للاستجابة على جناح السرعة مسألة ضرورية. ولا بد أن نتجنب التأخير، لأن التأخير في الحالة الراهنة سيكون مكلِّفا تماما من الناحية السياسية.

ولا بد أن تقوم إسرائيل بما يجب عليها أن تقوم به لتسهيل عملية الإصلاح. ولا بد أن تكف إسرائيل عن القيام بعمليات الإغلاق، وأن تلغي حظر التجوُّل، وتطلق كل العائدات الفلسطينية، وأن تيسِّر تنفيذ المشاريع التي يضطلع بها المانحون. وبدون التزام إسرائيل بالمساعدة، بأفضل ما لديها من قدرة، فستواجه عملية الإصلاح بالفشل. وستكون النتيجة زيادة تطرف المجتمع الفلسطيني، مما من شأنه أن يزيد الأخطار التي تهدد أمن إسرائيل.

ولا بد أن يواصل الفلسطينيون، والإسرائيليون والمجتمع الدولي بذل الجهود لاستعادة الثقة وتمهيد السبيل من أجل التوصل إلى حل سياسي للصراع.

السيد غاتيلوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يعرب الاتحاد الروسي عن بالغ قلقه إزاء الضربة الجوية التي وجّهتها القوات المسلحة الإسرائيلية في ليلة ٢٢ إلى ٢٣ تموز/يوليه على مبنى مؤلف من عدة وحدات سكنية في غزة، وأدت إلى قتل ١٢ شخصا من بينهم عدد من النساء والأطفال، وجرح ما يزيد على ١٠٠ شخص. ومما يفزعنا بصفة خاصة القيام بهذا العمل في ظل خلفية تجدد الحوار بشأن قضايا الأمن بين مسؤولين من إسرائيل ومن السلطة الفلسطينية. ومن شأن هذه الحوادث، بلا شك، أن تقوض جهود المجتمع الدولي الرامية إلى إيجاد حل للمأزق الذي وصلت إليه الأزمة الفلسطينية - الإسرائيلية، وتخفيف التوتر في الشرق الأوسط بصورة عامة وتهيئة بيئة من أجل تجديد عملية السلام.

وإننا نرفض بشدة أي شكل من أشكال الإرهاب وندين على نحو صارم الأعمال الإرهابية. وفي الوقت نفسه، لا نقبل ممارسة الأعمال الانتقامية بلا محاكمة لأنها توقع ضحايا من المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، كما حدث في الهجمات الإسرائيلية التي وقعت مؤخرا. وهذا النوع من الأعمال لن يتصدى للتحدي المتمثل في ضمان الأمن لإسرائيل ولن يؤدي إلا إلى المساعدة على إثارة جولة جديدة من العنف. ونحن مقتنعون بأنه إضافة إلى الجهود الفلسطينية الفعالة الهادفة إلى القضاء على الهجمات الإرهابية، لا بد أن تتخلى إسرائيل عن الممارسات المذكورة أعلاه.

وتناشد روسيا طرفي الصراع بقوة أن يمارسا ضبط النفس ورباطة الجأش وتجنب القيام بأعمال القوة التي قد تمكِّن القوى المتطرفة من اتخاذ المبادرة، وتبدأ مرة أخرى

سلسلة من أحداث المواجهة والكراهية المتبادلة. ومن الضروري في ذات الوقت، وبالاتفاق على قرار بشأن قضيتي الأمن والحرب ضد الإرهاب، التوصل إلى طريقة للمضي قُدما في مجالات رئيسية أخرى: إصلاح السلطة الفلسطينية واستئناف العملية السياسية.

وفي هذا السياق، ثمة حاجة ماسة إلى اتباع إسرائيل لسبل توفيقية، مثل الإفراج عن الأصول المالية المستحقة للسلطة الفلسطينية، ورفع القيود المفروضة على حركة الفلسطينيين، وتقليل عدد نقاط إغلاق الطرق، وانسحاب القوات الإسرائيلية من المدن الفلسطينية. ومن شأن هذه الخطوات أن تحقق الكثير لكبح جماح نشاط مجموعات المتطرفين ومنع تفجيرات القنابل الانتحارية.

وتعتقد روسيا اعتقادا راسخا بأن القرارات التي اتخذها مجلس الأمن في الأشهر الأخيرة تتضمن الأسس السياسية والقانونية المطلوبة، على حد سواء، لتخفيف حدة المواجهة والبدء في التحرك نحو تسوية نهائية للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي. ونعتقد بأن من الضروري أن نركِّز جهودنا على تنفيذ القرارات التي اعتمدت بالفعل، ولا سيما وأنه قد تم التوصل إلى توافق في الآراء على نطاق واسع على الصعيدين الدولي والإقليمي بشأن الأطر الأساسية لتلك الجهود.

وستواصل، روسيا من جانبها، وبالتعاون مع الأعضاء الآخرين في اللجنة الرباعية للوسطاء الدوليين ومع أطراف مهتمة أخرى، بذل جهود نشطة لحل أزمة الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، والمضي قُدما من أجل تحقيق تسوية شاملة وعادلة في الشرق الأوسط.

السيد كونجول (موريشيوس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تشجب موريشيوس بأقوى العبارات الهجمات التي قامت بها مؤخرا القوات الإسرائيلية على أهداف مدنية في فلسطين.

وقد أدانت موريشيوس في مناسبات مختلفة استخدام إسرائيل للقوة المفرطة وغير المتكافئة حيال الفلسطينيين غير المسلحين والمدنيين الأبرياء. كما أدانت موريشيوس بالمثل جميع أعمال الإرهاب التي يقوم بها المفجِّرون الانتحاريون. ولكن طالما أشرنا إلى أنه ليس من المرجح أن تنجح التدابير الانتقامية التي تتخذها إسرائيل في إنهاء التفجيرات الانتحارية. بل على العكس من ذلك، فمن شأنها أن تستفز المزيد من ردود الفعل وتورط المنطقة في دوامة عنف متصاعدة. وهجوم أمس في منطقة اليرموك في شمال قطاع غزة أودى بحياة ١٥ فلسطينيا، معظمهم من المدنيين الأبرياء، بما فيهم رضّع وأطفال، كما أصاب أكثر من ١٥٠ من المدنيين بجراح. ولقي هذا الهجوم إدانة بالإجماع في مختلف أنحاء العالم، حتى من رئيس الحكومة الإسرائيلية ووزراء فيها. وتود موريشيوس أن تتقدم بتعازيها لأسَر المدنيين الأبرياء الذين قُتلوا في هذا الهجوم.

وتعتقد موريشيوس أن استخدام طائرة من طراز F-16 لشن هجوم بالقذائف على أهداف مدنية من الأمور التي لا يمكن السكوت عليها. ومما يقلقنا على نحو أكبر أن هذا الهجوم وقع في الوقت الذي كان المسؤولون عن الأمن من كل من الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي يعملون بكل جدية على كبح جماح العنف واستعادة التعاون بشأن ترتيبات الأمن. كما أن هذا الهجوم حدث في الوقت الذي أعلن فيه قادة حماس أن حماس ستوقف جميع الأعمال الإرهابية. وفي ظل هذه الظروف لا يكون العمل الإسرائيلي مؤاتيا بتاتا لإرساء السلام أو تحقيق المصالحة. بل إنه في واقع الأمر يمكن أن يسفر عن المزيد من الغضب والإحباط، وبالتالي المزيد من العنف بين الفلسطينيين.

وتتطلع موريشيوس إلى التحقيق في هذا الهجوم الجوي، وهو التحقيق الذي أعلن عنه ممثل إسرائيل، ونرجو أن يركِّز هذا التحقيق على سبب السماح لطائرة حربية من طراز F-16 أن تلقي قنبلة على منطقة سكنية مزدحمة. ونرى أنه يجب على إسرائيل أن تتحمل المسؤولية الكاملة عن هذا العمل البشع وأن تتخذ التدابير اللازمة لتصحيحه.

وبينما تفهم موريشيوس قلق إسرائيل إزاء الأعمال الإرهابية التي ترتكب ضد سكانها المدنيين، يجب أن نؤكد أن إسرائيل، بوصفها دولة تخضع للقانون الإنساني الدولي، عليها مسؤولية اتخاذ التدابير اللازمة لتفادي الخسائر في أرواح المدنيين الأبرياء في أي إجراء يتخذ ضد الإرهاب. إننا نؤمن بأنه يجب على إسرائيل أن تلتزم بضمان عدم تكرار هذه الأعمال.

وفي الأسبوع الماضي بالذات، رحب مجلس الأمن بالجهود الإيجابية للجنة الرباعية والمجتمع الدولي بهدف البحث عن حل دائم وعادل لمشكلة الشرق الأوسط. والخطة التي تتضمن رؤية دولتين، أي فلسطين وإسرائيل، تعيشان جنبا إلى جنب داخل حدود آمنة أتاحت برنامجا لحل نهائي لمشكلة الشرق الأوسط. ومن المحتمل جدا أن تعاني تلك الخطة من نكسة خطيرة ما لم يلتزم الطرفان من جديد بإجراء حوار حقيقي وبنّاء يتوج بتحقيق الهدف، بمساعدة المجتمع الدولي.

ولكي يحدث ذلك، لا بد أن تنسحب إسرائيل فورا إلى مواقع ما قبل أيلول/سبتمبر وأن تخفف الإغلاقات الداخلية بحيث يسمح للأفراد بأن يتمتعوا بحقوقهم وبحرية التنقل. ومن غير المقبول أن يظل أكثر من ٨٠٠ ٠٠٠ فلسطيني رهينة منع تجول مستمر لأكثر من شهر الآن. ونطالب إسرائيل بوقف جميع أنشطة الاستيطان الجديدة وبالامتناع عن إقامة السور الأمني الجديد. ونطالب إسرائيل كذلك بأن تنهي محاولة منع المناضلين الفلسطينيين من دخول الضفة الغربية لأن تدابير العقوبات الجماعية هذه غير مشروعة وغير مقبولة.

وعلى الجانب الفلسطيني، نطالب المناضلين بوقف جميع الهجمات الإرهابية، وبخاصة الهجمات التي تستهدف المدنيين الإسرائيليين. والأهم من ذلك أننا نناشد الفلسطينيين ألا يتخذوا أية تدابير انتقامية تتبع هذا الهجوم الإسرائيلي. وعلى الجانبين أن يمارسا أقصى قدر من ضبط النفس إذا كان للسلام أن يتحقق.

وأود أن أختتم بياني بتوجيه نداء خاص إلى المجتمع الدولي لكي يقدم، على سبيل الإلحاح الشديد، جميع المساعدات المطلوبة لتخفيف الحالة الإنسانية الرهيبة التي يواجهها الفلسطينيون. فالأضرار التي أصابت البنية التحتية، إلى جانب انهيار الأنشطة الاقتصادية، تضع السكان الفلسطينيين في أقسى حالة، إلى درجة أن حتى رئيس الوزراء الإسرائيلي قد اعترف بضرورة تقديم المساعدة الإنسانية إليهم. ونرجو أن نتمكن في ختام هذه الجلسة من اعتماد قرار على هذا المنوال.

السيد وهبة (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالعربية): لم يلق أي تطور خطير على الساحة الفلسطينية ذات الاهتمام ورد الفعل الدولي الذي لقيه العدوان الإرهابي الإسرائيلي المخطط له بدقة على مجمّع سكني في حي الدرج الشعبي والمزدحم بالسكان في شمال مدينة غزة منتصف ليل الاثنين، بالأمس. وراح ضحية الاعتداء خمسة عشر شهيدا وأكثر من ١٥٠ جريحا نتيجة قصف بطائرة F-16 وبصواريخ ليزرية. وقد عبّر حتى المتعاطفون مع إسرائيل عن شجبهم وإدانتهم وعدم قبولهم لمثل هذه الممارسات التي لا يمكن لأي منطق أن يبررها أو أن يصدق الدوافع التي أدت إلى ارتكابها. أما نحن الذين خبرنا طويلا أساليب إسرائيل وسياساتها

الإرهابية وعانينا الكثير من آثارها لمدة تزيد عن نصف قرن، فإننا نعي جيدا الأهداف التي تنطلق منها في رسم سياساتها وتحديد أهدافها ومطامعها.

لقد وصفت العديد من الشخصيات الإسرائيلية القصف الصاروخي الجوي لأحد الأحياء في شمال غزة بأنه جريمة حرب بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معان ومضامين في إطار القانون الإنساني الدولي وهذا الوصف من أشخاص إسرائيليين، وذهب بعضها إلى أبعد من ذلك وقال إن هذا العمل هو تجسيد حقيقي لإرهاب الدولة. ووصف كثير من قادة العالم هذا العدوان بأنه أخرق وثقيل الوطأة ويتسم بالبطش ولا مبرر له، وأنه يؤدي إلى تفاقم الصراع، ولا يمكن القبول بلجوء إسرائيل إلى استخدام أحدث الأسلحة دمارا وشن هجمات صاروخية ليزرية ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم من أحدث الطائرات. وطالب العديد من قادة العالم بالتدخل الفوري والحاسم لوضع حد للاعتداءات الوحشية الإسرائيلية، كما دعوا مجلس الأمن إلى تحمُّل مسؤولياته لتوفير حماية للشعب الفلسطيني على اعتبار أن هذا العدوان يمثِّل رفضا واضحا من جانب الحكومة الإسرائيلية للسلام وللجهود المبذولة لتحقيقه.

ووسط أشلاء العشرات من القتلى والجرحى من الأطفال والنساء الفلسطينيين، ودموع عشرات الآلاف من المواطنين في فلسطين الذين حملوا أجساد أبنائهم وإخوتهم المدنيين الأبرياء إلى مثواها الأخير. وأعتقد أنكم تتحسسون الصور الإعلامية، كما يتضح في هذه الصورة وهم يحملون أطفالهم في عمر بضعة أشهر قد لا تزيد عن شهرين في بعضهم ممن ذهبوا ضحية. ولم تتمكن ”النيويورك تايمز“ إلا من نقل هذه الصورة أيضا على الصفحة الأولى لأب يحمل طفله.

وفي خضم احتجاجات قادة العالم وشعوبها، عبَّر رئيس الوزراء الإسرائيلي عن حقيقة نواياه، وبكل وضوح وبما لا يدع مجالا للشك في توجهاته، حيث أعلن في اجتماع مجلس الوزراء الإسرائيلي مفتخرا متباهيا أن هذه العملية هي من أنجح العمليات التي قام بها الجيش الإسرائيلي خلال الفترة الماضية. ألم يكن هذا التصريح الذي نقلته جميع وسائل الإعلام تلذذا وسادية بقتل المدنيين، وخاصة الأطفال؟!

لقد كانت الجمهورية العربية السورية واضحة في تحديد رؤيتها لما آلت إليه الأمور في الشرق الأوسط من تدهور خلال السنوات الماضية نتيجة لتناقض السياسات والممارسات الإسرائيلية مع تطلعات المجتمع الدولي والمؤمنين بتحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط. وفي هذا المجال، أكدت سورية أن القيادات الإسرائيلية المتعاقبة تتذرع بشتى الحجج والممارسات كي لا تنفذ مستلزمات ومتطلبات عملية السلام، وخاصة ما يتعلق منها بانسحابها من جميع الأراضي العربية المحتلة في الجولان السوري والضفة الغربية وقطاع غزة والقدس حتى حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ وما تبقى من الأراضي اللبنانية. ولو كانت إسرائيل جادة وراغبة فعلا في التوصل إلى سلام في المنطقة مبني على قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وخاصة القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومرجعية مؤتمر مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام، الذي أكدته اللجنة الرباعية في بيانها الأخير، لكنا بحق في غنى عن ما ضاع من وقت وجهد وإمكانيات تم هدرها جميعا دون مبرر سوى رغبة إسرائيل في استمرار احتلالها وكسب الأرض والسلام على حساب الحقوق العربية والشعب العربي.

منذ عام ١٩٤٨ وإسرائيل ترتكب المجزرة تلو الأخرى بحق الشعب الفلسطيني وليست هذه هي المجزرة الأولى، وتبرر ممارساتها هذه بكل ما ابتدعته مفردات اللغات من مزاعم واهية. فأحيانا تبرر ذلك بالدفاع عن النفس،

وأحيانـا بمحاربـة العنـف والإرهـاب. وقـد ثبـت عمليـا أن إسـرائيل عندمـا ارتكبـت مجـزرة جنـين مؤخـرا وقـامت بتدمـير مئـات المنـازل في المخيـم إنمـا كـانت تمـارس سياسـة تدمـير منتظمة لاستعراض قوتها الغاشمة التي تمتلكها لهدف وحيد هـو حرمان هذا الشعب من ممارسة حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته على أرضـه واستمرار الاحتـلال الإسـرائيلي لـلأرض الفلسـطينية والحفـاظ علـى المسـتوطنات الإسـرائيلية غـير المشروعة والتي يرفضـها المجتمـع الـدولي. وهـذا يثبـت مـرة أخرى أن سياسة الإرهاب والقتل والتدمير، والتي لـن يكـون آخرهـا مـا حـدث في شمـال غـزة، هـي نهـج ثـابت في السياسـة الإسرائيلية على مر الأيام والسنين. إن أكثر مـا يضـر الحـرب المعلنـة ضـد الإرهـاب الـدولي هـو التسـامح مـع الإرهـاب الإسرائيلي المنظم وتصديـق أكذوبـة القـادة الإسـرائيليين بـأن ما يقومون به من مجازر ضـد الشـعب الفلسـطيني الأعـزل هـو دفاع عن النفس. لم تعـد هـذه الأكذوبـة تنطـوي علـى أحـد. إن إسـرائيل المدججة بالقنـابل النوويـة وكـل أنـواع أسـلحة الدمار الشـامل الأخرى قـادرة على الدفـاع عـن نفسـها بكـل المعايـير فيمـا لـو انسـحبت إلى حـدود مـا قبـل الرابـع مـن حزيران/يونيه ١٩٦٧.

لقـد أضـافت المجـزرة الجديـدة الـتي كـان أغلـب ضحاياها من الأطفال الأبرياء - تسعة أطفال من خمسة عشـر شـهيدا - حـافزا جديـدا لمجلسـنا ولمنظومـة الأمـم المتحـدة وللشـرعية الدولية ولكـل دول العـالم لممارسـة كافـة أشـكال الضغـط علـى إسـرائيل لإجبارهـا علـى الانصيـاع للقـانون الإنساني الدولي واحترام اتفاقيـة جنيـف الرابعـة لعـام ١٩٤٩. وجرائـم إسـرائيل في غـزة وجنـين وديـر ياسـين وخـان يونـس وقبيّـة وقتـل الجنـود المصريـين ودفنـهم أحيـاء، ومذبحـة صـبرا وشاتيلا هي سلسلة من الجرائم ضد الإنسانية، وليست عمـلا ضـد الإرهـاب، وعلى المجتمـع الـدولي عـدم التـهاون مـع مِثـل هـذه الجرائـم لأنهـا تهـدد القيـم الأخلاقيـة والقوانـين الدوليـة والصكـوك الحقوقيـة الـتي تعاهدنـا علـى احترامـها. وفي هـذا المجال، إذ تسـتنكر الجمهوريـة العربيـة السـورية بشـدة هـذه المذبحة والجريمة النكراء، فإنها تدعـم قيـام المجلس باتخـاذ إجـراء يدين بقوة المجزرة التي ارتكبتها إسرائيل في غزة ويردعـها عـن الاستمرار في عدوانها ضـد الشـعب الفلسـطيني، وأن يطالبـها برفع الحصار الوحشي والخانق الذي تفرضه منذ ما يزيـد عـن الشهر على مئات الآلاف من الفلسطينيين، الأمر الذي يهـدد بحدوث كارثـة إنسـانية فادحـة، وضـرورة مطالبـة إسـرائيل بوقـف الاعتـداءات الإسـرائيلية علـى الشـعب الفلسـطيني، ووقف عمليات التصفيـة للفلسـطينيين بذريعـة الإرهـاب، وأن سياستها أصبحت مفضوحة للعالم.

وبعد كل هذا، هل سنسمح لإسرائيل أن تبقـى فـوق القـانون؟ وهـل يمكـن لشـارون ووزيـر دفاعـه اللذيـن خططـا وأعطيا الأوامر لتنفيـذ هـذه المجزرة وغيرهـا أن يبقيـا في منـأى عن أن تطالهما أذرع المحكمة الجنائية الدولية؟

سيـدي الرئيس، لا يتحقـق الأمـن في المنطقـة لأحـد إلا بالسلام الشامل والعادل. وأن تحقيق السـلام والانسـحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة هـو الـذي يمنـع العنـف، وهـو الذي يحقق الأمن.

السـيد محبوبـاني (سـنغافورة) (تكلـم بالانكليزيـة): تشـجب سـنغافورة بـأقوى العبـارات جميـع أعمـال العنـف والإرهـاب الـتي تسـتهدف المدنيـين، ونطـالب بوضـع حـد لأعمال التطرف من الجـانبين. إن الهجـوم الإسـرائيلي الأخـير علـى منطقـة سـكنية في غـزة، وأسـفر عـن مقتـل وإصابـة فلسطينيين مدنيين أبرياء ليس عملا مؤسفا للغاية في حد ذاتـه فحسب، بل سيكون له أثر سـيء التوقيـت بانتكاسـة التحـرك الإيجابي الذي تولّد عن الجـهود الدوليـة المتضـافرة الـتي بذلـت مؤخرا.

ونوافق على الوصف الذي أطلقه العديد من قادة العالم، بمن فيهم السيد جاك سترو، وزير خارجية المملكة المتحدة، الذي وصف ذلك الهجوم بأنه غير مقبول وله نتائج عكسية. ونضم صوتنا إلى صوت الأمين العام في مطالبة حكومة إسرائيل بأن توقف هذه الأعمال وتتصرف بطريقة تتفق تماما مع القانون الإنساني الدولي.

ولإسرائيل الحق في الدفاع عن مدنييها ضد الهجمات الإرهابية، بل وتقع على عاتقها تلك المسؤولية. بيد أننا نفهم أن السلطة الفلسطينية، بدعم من أطراف في المنطقة فاعلة تعمل مع المجموعات الفلسطينية لوقف الهجمات الانتحارية وغيرها من أعمال الإرهاب التي ترتكب ضد السكان الإسرائيليين. غير أن الهجوم الإسرائيلي الأخير يقوض هذه الجهود من أساسها ويقوض كذلك حق إسرائيل المشروع في الدفاع عن نفسها ضد الإرهاب. ويضر ذلك أيضا، وبطبيعة الحال، بالجهود الدولية الهادفة إلى إيجاد سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

إن تصرفا خاطئا لا يبرر تصرفا خاطئا آخر. ونغتنم هذه الفرصة لمناشدة الفلسطينيين أن يمارسوا أقصى درجات ضبط النفس في هذه المرحلة الحرجة، ونطلب من الطرفين أن يحافظا على تأييدهما المعلن للتوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض. ونحث السلطة الفلسطينية أيضا على مواصلة العمل مع كافة الجماعات الفلسطينية لوقف كافة أعمال الإرهاب، التي يعترف الجميع بأنها تقوض الأماني المشروعة للشعب الفلسطيني المتمثلة في إنشاء دولته. ونلاحظ أن السفير القدوة أكد من جديد في البيان الذي أدلى به اليوم على ما يلي:

> ”لقد أدان الجانب الفلسطيني في الواقع هذه الممارسة [الهجمات الانتحارية بالقنابل] التي تقوض المصلحة الوطنية الفلسطينية“.

إن الحالة الراهنة تتطلب بوضوح مشاركة مجلس الأمن المتواصلة والمستمرة. وفي هذا الصدد، نعرب عن سرورنا لاستجابة المجلس على جناح السرعة لطلب المجموعة العربية عقد هذه المناقشة المفتوحة، والتي نأمل أن تخفف من حدة التوتر على أرض الواقع. ونأمل أن يلتمس الشعب الفلسطيني السلوى من واقع أننا جميعا نشاطره آلامه.

وينبغي أن يواصل مجلس الأمن البحث عن طرق لتنفيذ قراراته. وترى سنغافورة أن أفضل سبيل لمعالجة هذه الحالة تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، و ١٤٠٢ (٢٠٠٢)، و ١٤٠٣ (٢٠٠٢). إن عدم تنفيذ قرارات المجلس يضعف سلطته، بما في ذلك قدرة المجلس على ضمان الامتثال التام لقراراته الأخرى.

وفي نهاية المطاف، يرتهن حل مشكلة الشرق الأوسط بالتوصل إلى اتفاق يحقق السلام العادل والدائم والشامل، وتطبيع العلاقات بين بلدان المنطقة. ونأمل ألا يكون المجتمع الدولي رهينة لأعمال المتطرفين من الجانبين، الذين عقدوا العزم على إعاقة عملية السلام.

ولا بد أن يبدأ في أقرب وقت التحضير للمؤتمر الدولي المقترح بغية إحراز تقدم نحو تحقيق الرؤية المتوخاة في القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢) مع وضع جدول زمني محدد. وينبغي أن يستند ذلك إلى قرارات المجلس ذات الصلة؛ واتفاقات وتفاهمات السلام القائمة حاليا، بما في ذلك المفاوضات التي جرت في كامب ديفيد في سنة ٢٠٠٠؛ والمناقشات التي تلتها في طابا، فضلا عن خطة عمل تنت، وتقرير ميتشل، ومبادرة السلام العربية. ومن الأهمية بمكان أن يعالج المؤتمر الدولي قضايا الأمن والسلام والمحنة الاقتصادية في آن واحد.

ونأمل أيضا في أن لا تُنسى فكرة الأمين العام لنشر قوة متعددة الجنسيات محايدة وقوية وذات مصداقية، تستطيع أن تهيئ بيئة ومجالا سياسيا يفضيان إلى ترسيخ الإطار الاستراتيجي الشامل. ولا يمكن معالجة احتياجات إسرائيل إلى الأمن وتحقيق التطلعات السياسية للشعب الفلسطيني في آن واحد إلا باعتماد إطار شامل كهذا.

وبغية التوصل إلى حل شامل، نؤيده جميعا، نحن بحاجة إلى وسيلة دبلوماسية قوية تسيِّر العملية. ونظرا لصعوبة الأوضاع السياسية في الشرق الأوسط، نعتقد بأن اللجنة الرباعية توفر الوسيلة الدبلوماسية القوية ذات الأركان المتحركة الأربعة المطلوبة. وهنا نعرب عن ترحيبنا بصفة خاصة بالبيان المشترك الذي أصدرته اللجنة الرباعية مؤخرا منذ ١١ يوما فقط أي في يوم ١٦ تموز/يوليه. ووردت فيه فقرة هامة أود أن أقتبسها هنا:

> ”وتمشيا مع البيان الذي أدلى به الرئيس بوش في ٢٤ حزيران/يونيه، أعربت الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا عن تأييدها القوي لهدف التوصل إلى تسوية نهائية إسرائيلية فلسطينية يمكن تحقيقها في غضون ثلاث سنوات اعتبارا من اليوم عن طريق بذل الجميع جهودا مكثفة من ناحيتي الأمن والإصلاح. وترحب الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا بالتزام الرئيس بوش بتولي الولايات المتحدة قيادة نشطة لبلوغ ذلك الهدف. ولا تزال المجموعة الرباعية متمسكة بالتزامها بتنفيذ رؤية مآلها دولتان: إسرائيل ودولة فلسطينية تكون مستقلة وديمقراطية وتتوفر لها أسباب البقاء، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن وفقا لما أكده مجلس الأمن في قراره ١٣٩٧“ (S/PRST/2002/20، المرفق).

وعندما اجتمع أعضاء المجلس في مشاورات غير رسمية بعد يومين، لمناقشة واعتماد بيان اللجنة الرباعية كان هناك اهتمام كبير بالفترة الزمنية التي حددت مدتها بثلاث سنوات. ونأمل الآن في أن تتخذ اللجنة الرباعية الخطوات التالية لذلك وتقرر الجدول الزمني المحدد والأهداف المحددة التي يتعين تحقيقها تنفيذا لهدف السنوات الثلاث هذا.

السيد فرانكو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): نعرب عن امتناننا لإجراء هذه المناقشة المفتوحة لتقييم الأحداث التي وقعت مؤخرا في الشرق الأوسط. ونعرب عن بالغ الأسف ونحن ندلي اليوم ببياننا لندين بأقوى العبارات استعمال القوة بطريقة عشوائية وغير متكافئة ضد المدنيين.

والهجوم الذي قامت به إسرائيل في غزة يرقى إلى عملية قتل غير مقبولة خارج نطاق القانون تسببت بصورة عشوائية في قتل مدنيين، بمن فيهم أطفال وأحبطت إمكانات قيام عملية سياسية. وهذا عمل جدير بإدانة كاملة وقطعية. وقد أعرب المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، عن هذه الإدانة.

لقد وقع الهجوم الإسرائيلي في أسوأ الحالات السياسية. إذ حدث بعد أن ظهرت علامات إيجابية كان بالمستطاع أن توقف دورة العنف والإرهاب التي دارت في الأشهر الأخيرة. وكنا نأمل أن يكون بالمستطاع إعادة إنشاء آلية التعاون في مجال الأمن. وسمعنا إعلانات مشجعة عن إمكانية حقيقية لوضع نهاية للهجمات الانتحارية بالقنابل. ودعمنا الجهود الجماعية التي تبذلها المجموعة الرباعية ويبذلها كل عضو من أعضائها والرامية إلى تطوير عملية سياسية تحظى بمساندة دول أخرى في المنطقة.

بيد أنه في أعقاب الهجوم العسكري الذي وقع في غزة، يسود الآن شعور بأن الحالة قد تتطور إلى أبعد من ذلك بكثير. ويفرض علينا الواجب الآن، على نحو لم يسبق

له مثيل من ذي قبل، أن نساهم بصورة جماعية وفرادى ضمن حدود إمكانياتنا كي نمنع تدهور هذه الحالة حتى لا تدخل في دوامة عنف لا يمكن السيطرة عليها.

وفي هذا الصدد، نعلن مرة أخرى بأننا نحترم حق إسرائيل في تحقيق أمنها. ونشجب الأعمال الإرهابية التي ترتكب على نحو منظم في أراضيها والتي تؤثر على حياة مواطنيها وسلامتهم البدنية. وبينما نقول ذلك، فإننا نود أن نذكر أيضا أننا لا نفهم كيف يسهم هجوم عسكري على منطقة مزدحمة بالسكان في غزة في أمن إسرائيل أو في جهود السلام التي يلتزم بها عدد من الأطراف الفعالة السياسية الدولية.

ويجب أن تتحول هذه الفترة العصيبة إلى فرص. ونوجه نداء ملحا لإحياء فرص إيجاد حل شامل للصراع بين إسرائيل وفلسطين، وهو حل من شأنه أن يشمل الجوانب الأمنية بالإضافة إلى القضايا الحيوية الأخرى، مثل الحالة الاقتصادية والإنسانية للشعب الفلسطيني وانسحاب إسرائيل، السلطة المحتلة، من الأراضي الفلسطينية وإنشاء الدولة الفلسطينية.

وفي هذه المرحلة الدقيقة، لا بد أن ندرك أكثر من ذي قبل أن هدفنا المشترك هو تحقيق السلام العادل والشامل والدائم في جميع أنحاء المنطقة على أساس القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) ومبدأ الأرض مقابل السلام.

السيد نغروبونتي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): تعتقد الولايات المتحدة أن على كل من الإسرائيليين والفلسطينيين أن يبذلوا قصارى جهدهم لإنهاء العنف في الشرق الأوسط ولتهيئة بيئة يمكن من خلالها تحقيق التقدم صوب السلام والأمن للجميع. وقد حدد الرئيس بوش هدفنا في المستقبل حيث تعيش دولتان، إسرائيل وفلسطين، جنبا إلى جنب في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها. وأيد مجلس الأمن هذه الرؤية في قراره ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، الذي اتخذ بموافقة إجماعية تقريبا في تاريخ سابق من هذا العام. ويعتقد الرئيس بوش أنه يمكن تحقيق هذا الهدف في غضون ثلاث سنوات إذا بذل الجميع جهودا مكثفة لتحقيق الأمن والإصلاح.

وقد جرت الدعوة إلى عقد هذه الجلسة لمناقشة العمل الإسرائيلي الذي وقع في ٢٣ تموز/يوليه. ومع ذلك، يجب أن نتناول أيضا أعمال حماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني والجماعات الإرهابية الفلسطينية الأخرى التي تسعى إلى تدمير توقعات تحقيق الفلسطينيين لهدفهم، وهو إقامة دولة مستقلة. فهجماتها على المدنيين الإسرائيليين تضمنت هجمتين مهلكتين في الأسبوع الماضي فقط. إن هذه الهجمات بغيضة أخلاقيا وتسبب القلق الخطير بحق للمجتمع الدولي بأسره. وعلينا أن نتساءل عن سبب عدم تركيز المجلس عليها على نحو أكبر.

وعلينا أن ندرك كذلك مسؤولية كل دولة عضو في الأمم المتحدة، وبخاصة في مجلس الأمن، عن الامتناع عن توفير الملاذ الآمن للفلسطينيين الذين "يمولون الأعمال الإرهابية أو يدبرونها أو يدعمونها أو يرتكبونها"، (القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الفقرة ٢). وندعو إلى الامتثال الكامل والفوري لما قرره المجلس في القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) في هذا الصدد.

ويساور الولايات المتحدة القلق إزاء بعض التكتيكات والأعمال الإسرائيلية، بما فيها الاغتيالات والأعمال المستهدفة التي تعرض المدنيين الأبرياء للخطر. ونحث إسرائيل على النظر في مغبة أعمال كتلك. وقد وضح الرئيس بوش أن البطش الذي قامت به إسرائيل في ٢٣ تموز/يوليه لم يخدم قضية السلام. وأعرب كذلك عن قلقه

إزاء ما أنزله الهجوم من خسارة في أرواح المدنيين. وقد أحطنا الحكومة الإسرائيلية علما على نحو مباشر بقلقه.

وأود أن استعرض الجهود التي تضطلع بها الولايات المتحدة الآن، بمشاركة الأمين العام وغيره في المجتمع الدولي، لتحسين الحالة. إذ نضطلع الآن بجهود دؤوبة للدفع قدما بخطط العمل المعنية بالإصلاح المدني والأمن الفلسطينيين، بحيث نعالج الحالة الإنسانية الحرجة في المناطق الفلسطينية ونستعيد الحوار السياسي. والاجتماع الذي عقدناه في الأسبوع الماضي مع اللجنة الرباعية ووزراء الخارجية العرب كان مفيدا جدا في هذا الصدد. وسنواصل التشاور الوثيق مع الأطراف واللجنة الرباعية والقادة العرب بشأن أفضل سبل التقدم.

وعلى الطرفين أن يعملا على إنهاء العنف والهجمات الإرهابية. وتضطلع الولايات المتحدة بدور قيادي في بذل الجهود، بمشاركة نشطة من دول عربية هامة، لإعادة هيكلة خدمات الأمن الفلسطينية ولاستعادة التعاون الأمني. وفيما يتعلق بالإصلاح المدني الفلسطيني، نرحب بل ونشجع الدعم الفلسطيني القوي بالفعل من أجل الإصلاح، بما في ذلك البرنامج الإصلاحي الفلسطيني للأيام المائة. وتعمل قوة العمل الدولية الآن على وضع خطة شاملة للإصلاح المدني. ونتطلع إلى اجتماعها المقبل في أواخر آب/أغسطس.

ونشعر ببالغ القلق إزاء الحالة الإنسانية الرهيبة التي يواجهها الفلسطينيون. وقد أسهمت الولايات المتحدة هذا العام بمساعدات فاقت ١٨٠ مليون دولار من خلال وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. ومن شأن التحرك في مجال الإصلاح المدني والأمن أن يسمح للمجتمع الدولي المانح بالاضطلاع بما هو أكثر من ذلك.

وعلى إسرائيل أن تضطلع بدور هام في اتخاذ الخطوات اللازمة لتيسير فرص الوصول لأعمال الغوث الإنساني. ونحث إسرائيل كذلك على اتخاذ الخطوات اللازمة لاستعادة النشاط الاقتصادي في المناطق الفلسطينية. وإذ نتحرك قدما في مجال الإصلاح الأمني والمدني، فإن الخطوات الإسرائيلية، كالتخفيف من الإغلاقات والإفراج عن العوائد الضريبية المجمدة، فضلا عن تيسير حركة الخدمات والسلع الإنسانية، ستكون من الأمور الجوهرية لإيجاد بيئة تمكن من إحراز التقدم.

وقد قدم مجلس الأمن توجيها واضحا فيما يتعلق بالدرب المؤدي إلى تسوية فلسطينية – إسرائيلية، وبخاصة في القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٦٧) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢). ودعا المجلس على نحو لا لبس فيه إلى وقف جميع أعمال العنف. ويرحب بجهود اللجنة الرباعية واعتمد البيانين المشتركين الذين أصدرهما أعضاء اللجنة الرباعية.

ونتشاطر الآراء التي أعربت عنها وفود أخرى هنا في هذا المساء، وهي أن القرارات والبيانات التي سبق اتخاذها والإدلاء بها في مجلس الأمن تشكل أكثر من أساس كاف تهتدي به الجهود الرامية إلى تحقيق حل تفاوضي لمسألة الشرق الأوسط. ونرى أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يهتم في هذه المرحلة بالجهود الدبلوماسية البناءة وبالعمل مع الطرفين في الميدان بطريقة مباشرة بغية تحقيق حل الدولتين الذي نسعى إليه جميعا. فلم تكسب إسرائيل شيئاً من وراء هذا العمل، كما أنها لم تتجنب شيئاً ولم تحل دون وقوع أي شيء. وقد نددت المكسيك بنفس الشدة في مناسبات أخرى بالأعمال الإرهابية التي ارتكبتها جماعات فلسطينية في إسرائيل ومات من جرائها أيضاً المدنيون الأبرياء، بمن فيهم الأطفال. ويعرب بلدي عن استنكاره لاستمرار أعمال الإرهاب والانتقام التي تلحق آلاماً لا توصف بالسكان

المدنيين وتسبب ندوباً لدى الأجيال الحالية والمقبلة من خلال فظائع الحرب وويلاتها.

ونحن إذ نؤكد من جديد استياءنا العميق إزاء حلقة العنف المفرغة التي وقع في شركها الشرق الأوسط، فإننا نؤيد النداء الذي أطلقه الأمين العام ومؤداه أن يتخذ الطرفان على الفور جميع التدابير الضرورية لإعادة الأوضاع المتسمة بالأمن بين صفوف السكان المدنيين، سواء في إسرائيل أو في فلسطين. وتتفق المكسيك مع البيان المشترك الصادر عن "اللجنة الرباعية" الذي يشدد على ضرورة التصدي بصفة عاجلة للحالة الإنسانية في فلسطين. ونناشد الطرفين من جديد الإقلاع عن اللجوء لممارسات تتعارض مع القانون الإنساني الدولي ونحثهما على الامتثال الكامل لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب.

أما أعمال العنف والانتقام والاستفزاز المتبادل التي نستنكرها اليوم فهي تجري في نفس الوقت الذي تبذل فيه المساعي للعودة إلى إقامة الحوار الثنائي وتعزيز المبادرات الدولية الرامية إلى إيجاد حل موضوعي طويل الأجل لهذه المشكلة.

وترى المكسيك أن الأعمال العسكرية شأنها شأن الهجمات الإرهابية تولد مزيداً من العنف في الشرق الأوسط وتقوض المبادرات القيّمة التي يضطلع بها المجتمع الدولي والجهود التي يبذلها دون كلل للبدء في عملية السلام من جديد ووضع نهاية للصراع. ونهيب بالطرفين أن يمتثلا دون إبطاء لأحكام القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، الذي دعا مجلس الأمن بموجبه إلى الوقف الفوري لكافة أعمال العنف، بما في ذلك جميع أعمال الإرهاب والاستفزاز والتحريض والتدمير.

ولا بد لعملية السلام الدائم في هذه المنطقة أن تراعي في وقت واحد مختلف جوانب الصراع. وينبغي أن تتمثل أهم عناصر البناء المنشود للسلام في إجراء مفاوضات سياسية، والقيام بترتيبات أمنية، وتنفيذ خطة فورية للمساعدة الإنسانية، وبناء المؤسسات الفلسطينية.

ونؤكد مجدداً تأييدنا لزيادة الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل استئناف عملية السلام في الشرق الأوسط بالاستناد إلى القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). ونؤكد مجدداً تأييدنا للتصور المتمثل في منطقة تعيش فيها دولتا إسرائيل وفلسطين جنباً إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها، على النحو المنصوص عليه في القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢).

السيد تشانغونغ (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): في نهاية اجتماعنا الذي انعقد في ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٢، قرر المجلس بالإجماع، في جملة أمور، إدانة العنف في الشرق الأوسط، بما في ذلك العنف في فلسطين، وذلك بعد عملية إيمانويل الانتحارية وعواقبها. وكان يحدونا الأمل عندئذ في أن يصغي طرفا الصراع في النهاية لنداء المجتمع الدولي الذي يدعو إلى التعقل وضبط النفس.

وقد وجهت الأحداث التي وقعت مؤخراً في غزة إلى هذا الأمل لطمة يؤسف لها. ويبدو أن منطق العنف قد وجد في صراع الشرق الأوسط مستقراً له. إذ يواصل العنف الأعمى من جانب كلا الجانبين خلق اليأس والتسبب في وفاة الضحايا الأبرياء. ومن واجبنا في مجلس الأمن، وبوصفنا دولاً أعضاء في الأمم المتحدة، أن نتغلب من خلال منطق السلام على هذه النزعة إلى العنف.

ولا يجب لهفوة ترتكب في أحد المعسكرين أو الآخر أن تبث الشك في إحراز تقدم في المحادثات الرامية إلى استئناف عملية السلام. ويذكّر وفدي بأن الحوار والتفاوض هما الطريق الوحيد إلى السلام. أما العنف فلا يولد سوى العنف.

كيف يمكن لأحد إذن في ظل هذه الظروف أن يقرّ الإغارة الإسرائيلية الأخيرة، التي لقي فيها المدنيون الفلسطينيون، وأغلبهم من الأطفال، مصرعهم؟ وأي شيء يمكن أن يبرر عملاً من هذا القبيل، ليس من شأنه أن يسهم في إقرار السلام؟

إننا ندعو إسرائيل وفلسطين للعودة إلى التعقل والحوار. وقد شهدنا تحركات طفيفة في هذا الاتجاه منذ بعض الوقت. وبالرغم من أن الحوار لا يزال هشاً، فإننا ندعو الطرفين إلى زيادة الالتزام بهذا الانفراج والانفتاح على المستقبل. ذلك أن اللجوء لمنطق الانعزال والعنف والانفراد أيسر من ضم أيدينا إلى أيدي الآخرين. ولكن هذا النوع من المنطق، المستند إلى علاقة بسيطة قائمة على القوة، وقتي وخطير وسيزيد سكان المنطقة ابتعاداً عن الحل الوحيد الذي ينطوي على رؤية صادقة للمستقبل.

ويعرب وفدي عن تأييده الكامل لأي مبادرة تتمخض عن الحوار والمفاوضات، ويتمثل هدفها النهائي في تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط.

ختاما، تشعر الكاميرون بالمعاناة الشديدة للشعب الفلسطيني، ونعرب مرة أخرى عن تعاطفنا معه.

السيد وانغ ينغ فان (الصين) (تكلم بالصينية): أطلقت القوات المسلحة الإسرائيلية قنبلة موجهة بأشعة الليزر على منطقة سكنية فلسطينية، مما تسبب في قتل عدد كبير من المدنيين، منهم نساء وأطفال. وقد أدانت الحكومة الصينية وبشدة هذا العمل الوحشي، الذي أدى إلى قتل أشخاص أبرياء، والذي ارتكبته القوات الإسرائيلية، في انتهاك للقانون الإنساني الدولي. وتمثل هذه العملية العسكرية الجديدة تطورا وحشيا في الصراع العنيف بين فلسطين وإسرائيل، وقد عرقلت الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لإيجاد حل لمشكلة الشرق الأوسط، بشكل جدي.

وترى الحكومة الصينية أن النقطة الجوهرية للحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، تكمن في توسيع إسرائيل غير المشروع في الأراضي الفلسطينية واحتلالها لها. ومن أجل التوصل إلى حل نهائي للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، ووضع حد لدوامة العنف وتحقيق السلام في الشرق الأوسط، يجب أن تتقيد إسرائيل بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع وأن تنسحب فورا من الأراضي الفلسطينية المحتلة. ونناشد الجانب الفلسطيني أيضا أن يمارس التحفظ وأن يكبح العنف، بما في ذلك عمليات القصف الانتحاري بالقنابل، من أجل تفادي زيادة تعقيد الحالة.

إن تصعيد العنف بين إسرائيل وفلسطين في الآونة الأخيرة يبين، مرة أخرى، أنه يلزم على المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، أن يضاعف جهوده وأن يتخذ تدابير وإجراءات عملية لتشجيع التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم للحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك، قضية فلسطين، فلا يمكن إيجاد الثقة المتبادلة والأمان إلا عندما تصبح الأهداف النهائية لعملية السلام – والوسائل الفعالة لتحقيق هذه الأهداف – على مرأى منا. وفي هذه الحالة فقط سيتسنى عزل المتطرفين الذين لديهم إيمان أعمى بالعنف، وتحويل رؤية التعايش السلمي لدولتين مستقلتين – إسرائيل وفلسطين – إلى عمل حقيقي من جانب الأغلبية في كل من إسرائيل وفلسطين من أجل إنهاء عقود من الاضطراب والعنف والإرهاب.

السيد تافروف (بلغاريا) (تكلم بالفرنسية): تنضم بلغاريا، بوصفها بلدا منتسبا إلى الاتحاد الأوروبي، إلى البيان الذي سيدلي به، بعد قليل، ممثل الدانمرك، باسم الاتحاد الأوروبي.

وتستمر دوامة العنف في الشرق الأوسط دون انقطاع. ففي الأسبوع الماضي. تسببت هجمتان إرهابيتان في قتل مدنيين. وفي ٢٣ تموز/يوليه أصاب صاروخ إسرائيلي أحد المباني في منطقة كثيفة السكان من قطاع غزة. وقتل مدنيون، من بينهم أطفال. إن رؤية جثث الأطفال الممزقة لا تحتمل. وتنهض بلغاريا بقوة لمعارضة الخسائر في الأرواح البريئة، وخاصة أرواح الأطفال. ونوجه نداء رسميا إلى الطرفين لاحترام أرواح أضعف الفئات - أي الأطفال.

وتسلم بلغاريا تماما بحق إسرائيل في منع حدوث الهجمات الإرهابية على أراضيها وعلى مواطنيها، غير أن الهجوم الأخير المنفذ بهذه القوة الكبيرة غير مقبول، بل إنه أتى بنتائج معاكسة. ونشعر بأسف عميق إزاء الخسائر في الأرواح البشرية التي نجمت عنه.

لقد قيل الكثير عن الطابع غير المقبول للإرهاب، بما في ذلك الإرهاب في الشرق الأوسط. ولا أريد إضافة أي شيء في هذا الصدد. وهناك حاجة ملحة إلى وضع حد للحالة التي تغذي هذا الإرهاب. وأشير أساسا إلى الحالة الإنسانية البالغة الخطورة التي يعاني منها السكان الفلسطينيون. فمن المهم جدا تحسين الحالة حتى يتم عزل الإرهابيين والذين يمجدونهم داخل المجتمع الفلسطيني.

لقد وجد المجتمع الدولي وسائل وطرقا للعمل معا لصالح السلام في الشرق الأوسط. وتؤيد بلغاريا، دون تحفظ، البيان الوزاري الصادر عن اللجنة الرباعية لدى اجتماعها في نيويورك يوم ١٦ تموز/يوليه، وهو متفق تماما مع القرارات التي اتخذها المجلس، والتي خططت الطريق إلى إيجاد حل للصراع في الشرق الأوسط. ولن يتم التوصل إلى حل دائم للنزاع في الشرق الأوسط إلا بتنفيذ قرارات مجلس الأمن.

ومن العناصر الهامة لمساعي المجتمع الدولي في الآونة الأخيرة، الاهتمام، على نحو ملائم، بالجهود المبذولة لإعطاء مزيد من الشرعية والتمثيل للسلطة الفلسطينية. فلن يتم حل مشاكل الفلسطينيين إلا بالديمقراطية، ونحن نؤيد تماما الجهود المبذولة في ذلك الصدد.

ختاما، أود أن أؤكد من جديد موقف بلغاريا المعرب عنه في عدة مناسبات والذي ينعكس في القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢) الذي أيده بلدي، بل ساعد على صياغته، حيث أن بلغاريا عضو في المجلس. ولن تتخلص عملية السلام في الشرق الأوسط من دورة العنف غير المقبول هذه، إلا إذا آمن الفلسطينيون والإسرائيليون بإمكانية العيش جنبا إلى جنب، داخل حدود آمنة معترف بها. فمن المهم ألا تنخدع الأطراف بإغراء الانتقام لأعمال العنف. ونخشى أن يحدث ذلك، في الحالة الراهنة.

ونأمل مشاهدة استمرار للبوادر المتواضعة لاستئناف الحوار التي لوحظت في الأيام الأخيرة في سياق الاتصالات الوزارية بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

وستواصل بلغاريا السعي، داخل المجلس، وعلى الصعيد الثنائي، لتحقيق إنهاء العنف في الشرق الأوسط.

السيد بو بكر دياللو (غينيا) (تكلم بالفرنسية): تعقد هذه الجلسة العلنية في وقت حرج بصورة خاصة، حيث تمر منطقة الشرق الأوسط، مرة أخرى، بفترة من الاضطراب تتسم بالخطورة والغموض. وتوفر أحداث الأيام القليلة الماضية دليلا وافرا على ذلك.

لقد رأينا توا الجيش الإسرائيلي وهو يستخدم طائرات مقاتلة بحجة القضاء على مسؤول كبير في حماس متهم بارتكاب أعمال إرهابية. وقد أدى رد الفعل غير المتناسب المذكور إلى قتل مدنيين أبرياء، أغلبهم من الأطفال، وإلى أضرار مادية جسيمة.

ومن المؤكد أن إسرائيل لها الحق في ضمان أمن شعبها. ومع ذلك، يجب التسليم بأن الاستعمال المفرط للقوة يأتي بنتائج عكسية تماما ويؤدي إلى عكس النتيجة المرجوة فقط - أي إلى تفاقم العنف.

وهذا يبعث على زيادة القلق نظرا لمشاهدة دلائل ملموسة على تحسن الحالة. لقد قام الرئيس عرفات بإعادة تنظيم دوائر الأمن، وتجري مفاوضات مع مسؤولي حماس للحد من التوتر. وكل هذا يدل على وجود عزم من الجانب الفلسطيني على اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستئناف الحوار مع السلطات الإسرائيلية. وكان استئناف الاتصالات بين دوائر الأمن الفلسطينية والإسرائيلية جزءا من العملية الجارية.

بالإضافة إلى ذلك، يود وفدي الإشارة إلى أن "اجتماع اللجنة الرباعية" المعقود في ١٦ تموز/يوليه، بنيويورك، بمشاركة ممثلين رفيعي المستوى من المملكة العربية السعودية ومصر والأردن انتهى إلى تأييد قوي للتوصل إلى حل نهائي للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني في إطار زمني مدته ثلاث سنوات، يؤدي إلى وجود دولتين تعيشان جنبا إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها.

هذه المبادرات التي تأتي في أعقاب مبادرات أخرى عديدة، تشهد على أن المجتمع الدولي لا يقف موقف المشاهد، بل إنه عازم على وضع حد للمعاناة التي استمرت لفترة طويلة للغاية.

ومقابل هذه الخلفية، علينا أن نوجه رسالة قوية إلى الأطراف الرئيسية حتى تتفهم أن سبيل الخروج الشريف الوحيد هو القبول المتبادل وتهيئة مناخ من الثقة يؤدي إلى سلام عن طريق التفاوض، على أساس الامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سأبدي الآن بعض الملاحظات بصفتي ممثلا للمملكة المتحدة.

إن البيان الذي سيدلي به ممثل الدانمارك، باسم الاتحاد الأوروبي، في وقت لاحق، سيوضح السياسة الشاملة التي تقرها حكومة المملكة المتحدة.

مرة أخرى، يبدو أن العنف قد تغلب على الموقف في الشرق الأوسط. وكما ذكر وزير الخارجية البريطاني أمام مجلس العموم في ٢٣ تموز/يوليه، فإن الضربة الجوية الإسرائيلية على مدينة غزة التي أدت إلى قتل ١٥ شخصا وإصابة أكثر من مائة شخص غير مقبولة، وإنها أتت أيضا بأثر عكسي.

وقال السيد سترو إنه يسلم بضرورة قيام إسرائيل باتخاذ إجراء ضد المفجرين الانتحاريين المشتبه فيهم وشركائهم ويتفهمها. وإن إسرائيل يحق لها أن تتخذ تدابير لتحمي نفسها من الهجوم الإرهابي. ولكن لا ينبغي أن تكون هذه التدابير غير متناسبة أو أن تكون مفرطة.

وترى المملكة المتحدة أيضا أن على إسرائيل التزامات يجب أن تحترمها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي. فالإجراءات المتخذة دفاعا عن النفس يجب أن تكون متناسبة. ويجب أن تتفادى إسرائيل قتل المدنيين وأن تتجنب الإضرار بالممتلكات المدنية والهياكل الأساسية.

ويجب أن يكون من الواضح أن أعمال العنف، بما في ذلك الأعمال التي يرتكبها الفلسطينيون، والتي تستهدف المدنيين، دون تمييز، غير مقبولة تماما. ولا يمكن تبريرها بأي حال من الأحوال أو بأي تفسير مهما كان. كما ندين ممارسة عمليات القتل خارج نطاق القانون.

وتعرب المملكة المتحدة عن مواساتها لجميع الذين فقدوا أفرادا من أسرهم في كل من المجتمعين.

إن الإسرائيلي العادي والفلسطيني العادي يستحقان أن يعيشا في سلام وأمن، ولن يوفر العنف الإجابة. ولا يمكن

تحقيق السلام والأمن إلا عن طريق المفاوضات. وستواصل المملكة المتحدة العمل على أي مستوى والبحث عن أي سبيل للعودة مرة أخرى إلى هذه العملية.

ومن المهم أن يركز الجانبان الآن جهودهما على تهيئة الظروف اللازمة لاستئناف المفاوضات. ويجري التفاوض منذ فترة بشأن ضمان وقف فلسطين انفرادي للعمليات، وقد تابعت المملكة المتحدة هذه المفاوضات عن كثب كجزء من عزمنا على المساعدة على وضع حدٍ لدوامة العنف وبدء العملية السياسية من جديد.

ونأمل ألا تنهار هذه المفاوضات، رغم أعمال العنف التي جرت هذا الأسبوع والواقع أن المقصود من هذه المناقشة هو المساهمة في الجهود المبذولة للمحافظة على فرص تحقيق تقدم في المفاوضات.

ويجب أن يستجيب الطرفان للتحديات الواردة في بيان الرئيس بوش وفي البيان الصادر عن اللجنة الرباعية في ١٦ تموز/يوليه، الذي أيده المجلس، بهدف تحقيق تسوية إسرائيلية - فلسطينية نهائية في غضون ٣ سنوات، ويجب أن يقوم الفلسطينيون بالإصلاح في المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية وفقا لخطة عمل وافقت عليها اللجنة الرباعية في ١٠ تموز/يوليه، وتؤدي إلى قيام دولة فلسطينية ملتزمة بمكافحة الإرهاب. وتقف المملكة المتحدة على استعداد للمساعدة على ذلك.

ويجب أن تتخذ إسرائيل إجراءات فورية وملموسة لدعم قيام دولة فلسطينية لها مقومات البقاء، بما يشمل تخفيف القيود والانسحاب إلى مواقع ما قبل ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، والإفراج عن إيرادات الضرائب، وتجميد أنشطة المستوطنات والسماح بوصول موظفي المساعدة الإنسانية الدولية فورا من أجل تخفيف الحالة الإنسانية المتردية في الأراضي المحتلة.

وكما أكد القادة الأوروبيون في أشبيليه في الشهر الماضي، تتمثل رؤيتنا للحل في إنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية ديمقراطية، وقادرة على البقاء، وسلمية وذات سيادة، في وقت مبكر، على أساس حدود عام ١٩٦٧، مع تعديلات طفيفة، إن لزم الأمر، يتفق عليها الطرفان. ويجب أن تكون الدولتان قادرتين على العيش جنبا إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها، ومتمتعتين بعلاقات طبيعية مع الدول المجاورة.

وسوف نحتاج إلى رؤية حل منصف للمسألة المعقدة المتمثلة في القدس، وحل عادل، قادر على البقاء، ومتفق عليه لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

وهناك حاليا قدر ملحوظ من الاتفاق حول هذه الرؤية، على الصعيد الدولي. ونحن على اتصال وثيق بالولايات المتحدة، وبزملائنا في الاتحاد الأوروبي والطرفين حول الطريق إلى الأمام، وسنواصل بذل قصارى جهودنا لمساعدة الطرفين على الخروج من دوامة العنف وبدء المفاوضات السياسية من جديد.

استأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس.

المتحدث التالي المدرج على قائمتي ممثل مصر، أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

أبو العطا (مصر): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أنقل تحية وتقدير وفد مصر لرئاستكم المجلس لهذا الشهر، وثقتنا في حسن إدارتكم لأعماله بما عهدناه فيكم من حكمة واقتدار.

يجتمع المجلس اليوم والشعب الفلسطيني - بل والشعوب العربية وشعوب العالم المتحضر - ليرثي الأطفال والأبرياء الفلسطينيين الذين سقطوا ضحايا العدوان الإسرائيلي يوم ٢٣ من هذا الشهر، حيث قامت طائرة تابعة لسلاح الجو الإسرائيلي بإطلاق قذيفة على بناية سكنية

بمنطقة اليرموك بغزة راح ضحيتها خمسة عشر فلسطينيا أغلبهم من الأطفال والنساء، وجرح ١٥٠ آخرون.

إن هذا الاعتداء الوحشي لا يعدو أن يكون حلقة في مسلسل جرائم الحرب التي ترتكبها إسرائيل ضد أبناء الشعب الفلسطيني، فقد شهدنا منذ فترة وجيزة جريمة جنين ونشهد اليوم مأساة اليرموك التي جسدت للعالم استهزاء إسرائيل بقرارات الشرعية الدولية وبأحكام القانون الدولي الإنساني وبمسؤولياتها بوصفها القوة المحتلة، خاصة وأن استهدافها منطقة مأهولة بالسكان لا يدع مجالا للشك في أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي كانت تعلم مسبقا بأن الضحايا سيكونوا من المدنيين.

إن المجتمع الدولي لا يمكن أن ينظر إلى الاعتداء الإسرائيلي صباح يوم ٢٣ تموز/يوليه بوصفه من أعمال الدفاع عن النفس كما تدعي إسرائيل، ولا يمكن أن يقبل أي آدمي متحضر بتلك الحجة الواهية في تبرير عمل يدخل في إطار جرائم الحرب التي ينبغي للمجتمع الدولي ملاحقة ومساءلة مخططيها ومنفذيها.

ومن اللافت للنظر أن يقع هذا الاعتداء الغاشم في الوقت الذي كانت الأنباء تشير فيه إلى قرب التوصل إلى إعلان اتفاق بين السلطة الفلسطينية وقيادات حركة حماس بشأن وقف كل الهجمات التي قد تصيب مدنيين إسرائيليين.

ومن اللافت للنظر أيضا أن يقع هذا الاعتداء بعد أقل من أسبوع على اجتماع اللجنة الرباعية الدولية بنيويورك التي أكد أعضاؤها على نيتهم السعي للتوصل إلى تسوية نهائية تكفل إقامة دولة فلسطينية مستقلة تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمان، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ عام ١٩٦٧، وذلك على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

إن هذه الجريمة الإسرائيلية تعزز، للأسف الشديد، من اعتقاد كل من يؤمنون بأن الحكومة الإسرائيلية تهدف إلى نسف أية فرصة للسلام في الشرق الأوسط، وهي في ذلك لا تتردد في استخدام أنكى الأساليب وأكثرها وحشية لوأد جهود السلام وإحكام سيطرتها على الأراضي الفلسطينية وعلى مقدرات الشعب الفلسطيني.

لقد بات واجبا أن يتدخل المجتمع الدولي بسرعة وبفعالية لحماية الشعب الفلسطيني والحفاظ على ما تبقى من أمل في تحقيق السلام في الشرق الأوسط. ويدعو وفد مصر المجلس إلى النظر جديا في تفعيل مقترح الأمين العام بضرورة توفير تواجد دولي في الأراضي الفلسطينية لضمان توقف أعمال العنف ضد الشعب الفلسطيني، وسرعة تحقيق الانسحاب الإسرائيلي إلى خطوط ما قبل حدود ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

كما نطالب إسرائيل بسرعة التجاوب مع جهود المجتمع الدولي واللجنة الرباعية الدولية من أجل التوصل إلى تسوية دائمة وعادلة أساسها قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) ومرجعية مدريد.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل شيلي. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ماكييرا (شيلي) (تكلم بالاسبانية): سيدي، أود أن أشيد بكم على إدارتكم الرائعة لدفة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأود أن أعرب عن شكري لمبادرتكم بعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن صراع له تطورات وآثار كما تبدو لنا لا يمكن أن نكون غير مبالين نحوه.

إن حكومة شيلي تؤكد بقوة رفضها للاستخدام المفرط للقوة وجميع أعمال الإرهاب والعنف ضد السكان

المدنيين الأبرياء في أي من الجانبين مهما كانت التبريرات التي تساق. وفي هذا السياق، تدين شيلي الهجمة الجوية الأخيرة التي قامت بها إسرائيل في غزة والتي أزهقت ١٥ من الأرواح البشرية البريئة، بينهم ٩ من الأطفال، مخلفة حزنا وتثبيطا في الوقت الذي يعمل فيه ممثلو الشعبين بجد من أجل خفض حدة العنف والعودة إلى الاتفاقات الأمنية. ونود أن ننقل تعازينا القلبية إلى أسر من قضوا نحبهم والجرحى منهم. إن هذه الأعمال لا تزعزع الثقة التي يسعى المجتمع الدولي إلى أن تسود مجددا بين الطرفين فحسب، ولكنها تمثل كذلك هجمة على المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان.

إن شيلي تؤيد الغالبية من المجتمع الدولي التي تشجب بشدة وتدعو إلى وقف فوري لحلقة العنف المتزايدة في صراع ليس له حل عسكري. إن المعاناة الطويلة للشعب الفلسطيني تحفزنا مرة أخرى على أن نؤكد من جديد ضرورة إيجاد سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، وولاية مؤتمر مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام. وبالمثل، فإننا نبرز الدور الحيوي للسلطة الفلسطينية التي لا تزال طرفا شرعيا ولا غنى عنه في العملية السلمية.

إن الاستخدام المفرط للقوة وهدم البيوت وفرض قيود على الحركة، فضلا عن سياسات الإغلاق الداخلي ومنع التجول وأعمال القتل المستهدفة وإبعاد الأسر، كل ذلك لا يخدم إلاّ تكثيف وزيادة معاناة الشعب الفلسطيني وتقويض قدرته على استرداد عافيته الاقتصادية مما يجعل الآمال في السلام بعيدة المنال أكثر من ذي قبل. ولا بد من إنهاء الاحتلال ليحل محله التعايش السلمي لدولتين مستقلتين، هما إسرائيل وفلسطين تعيشان جنبا إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا.

وبلادي تعرب عن قلقها إزاء الحالة الإنسانية المتدهورة التي أدى إليها الاحتلال الإسرائيلي للمدن والمخيمات الفلسطينية. والحالة لها أيضا آثار بيئية مثل تجريف التربة وتخريب موارد المياه. وتؤيد شيلي أيضا وجهة نظر الغالبية من المجتمع الدولي التي تطالب بإنهاء كافة أنشطة الاستيطان الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل. إن هذه الأنشطة لا تؤدي فقط إلى تدمير البيوت والممتلكات من أجل إقامة مستوطنات والتوسع فيها؛ بل إن هذه الأعمال تحد أيضا من حرية حركة الفلسطينيين وتحرمهم من الأراضي الزراعية وتدمر سلامة أراضي ذلك الشعب.

إننا نشعر بالارتياح لاحتمال عقد مؤتمر دولي يبحث الحالة في الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية. وبلادي تحث الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية على العمل من أجل عودة الحد الأدنى من الظروف الأساسية للاحترام المتبادل اللازم كيما يتسنى استئناف المفاوضات مرة أخرى في ظروف من المساواة. وشيلي تقدر الجهود الدؤوبة التي يبذلها المجتمع الدولي، وعلى رأسها جهود الأمين العام ومجلس الأمن واللجنة الرباعية. وإن ما خلصت إليه اللجنة الرباعية في اجتماعها الأخير الذي عقد في نيويورك في ١٦ تموز/يوليه، يجدد آمالنا في سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل الأردن. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

الأمير زيد بن رعد (الأردن): سيدي الرئيس، أود أن أتقدم إليكم بالشكر على عقد هذه الجلسة الطارئة لبحث الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

إنه من المؤسف أن نشهد هذه الإجراءات التصعيدية التي تبنتها الحكومة الإسرائيلية في الوقت الذي يسعى فيه المجتمع الدولي للحفاظ على زخم التقدم الذي تم إحرازه في الأسابيع الماضية لتحريك عملية السلام. إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية تُعبر عن إدانتها واستهجانها للاعتداء الإسرائيلي الأخير في غزة الذي أسفر عن مصرع خمسة عشر شخصا وإصابة ما يزيد عن مائة وخمسين آخرين، والذي يعد انتهاكا صارخا لقواعد القانون الدولي الإنساني.

ولا أخفيكم، سيدي الرئيس، مدى صعوبة الظروف التي تمر بها القيادة الفلسطينية والإهانة اليومية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني تحت الحصار والإغلاق وحظر التجول المكثف الذي تمارسه قوات الاحتلال بحقه. فلم يشعر الفلسطينيون تحت الاحتلال بالأمان و لم يعرفوا ما نعرفه جميعا من حياة طبيعية، فكان الشك والإذلال والخوف هي العوامل المحددة لحياة الشعب الفلسطيني طوال الخمسة والثلاثين عاما الماضية. إن استمرار إسرائيل في ارتكاب جرائم الحرب ضد المدنيين الفلسطينيين وممارسة سياسة التصفيات الجسدية المدانة دوليا بحقهم واستخدام القوة بشكل متعمد وفرض العقوبات الجماعية على الشعب الفلسطيني تزيد من حالة التدهور في الأراضي المحتلة على الصعيد الأمني والاقتصادي والإنساني.

إن النهج الذي تتبعه إسرائيل يتنافى بلا أدنى شك وآمال شعوب المنطقة في العيش بسلام واستقرار، ومن المؤسف ألا تنظر إسرائيل قط إلى حالة عدم الاستقرار التي تعاني منها الأراضي الفلسطينية والمنطقة، وبدلا من تصحيح القصور الواضح وانتهاج نهج متكامل يعالج الأسباب الكامنة وراء الأزمة، فضلت إسرائيل الاستمرار في الاستخدام المفرط للقوة. كما أن مجلس الأمن ما زال غير قادر على القيام بأي عمل من شأنه إلزام إسرائيل بتنفيذ قراراته أو حتى اقناعها بذلك.

أود أن أؤكد على موقف حكومتي من ضرورة التزام جميع الأطراف بالبيان الصادر عن اللجنة الرباعية في نيويورك، وبالتقدم الذي تم إحرازه على صعيد العملية السياسية على مدار الأسابيع القليلة الماضية. وإننا نجدد دعمنا للأفكار والرؤية الإيجابية التي تضمنها خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش خلال شهر حزيران/يونيه الماضي بخصوص إعلان دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وإقامة دولتين، تعيشان في سلام جنبا إلى جنب. كما نؤكد مجددا التزامنا بالمبادرة العربية القائمة على مبدأ الأرض مقابل السلام، والأمن المستند على الحل الشامل والجاد مقابل قيام إسرائيل بتنفيذ كافة التزاماتها الدولية بدءا بالانسحاب من الأراضي الفلسطينية التي أعيد احتلالها منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، ووقف كافة أشكال بناء وتوسيع المستوطنات.

إن مرجعيات عملية السلام واضحة وتوفر الرؤية السياسية للتوصل إلى حل نهائي بين الفلسطينيين وإسرائيل. وعليه، فقد حان الوقت لكي تتصرف جميع الأطراف، بالتوافق مع التزامها بعملية السلام، لتحقيق هدف إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، على أساس قواعد الشرعية الدولية المتمثلة في قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢).

وفي حين يؤكد الأردن على إدانةكافة العمليات الانتحارية ضد المدنيين في إسرائيل، فإنه يدعو الشعب الإسرائيلي للعمل معنا من أجل تحقيق السلام، مدركين أن الصراع الذي دام طويلا وتسبب في قتل العديد من الأبرياء من الطرفين لن يؤدي إلى النتيجة المرجوة؛ فكم من الضحايا يجب أن يسقطوا من بين الشعبين، الفلسطيني والإسرائيلي، حتى تدرك إسرائيل أن الحل العسكري لن يؤدي إلى السلام؟

إن الخيار السياسي يقدم الحل الحقيقي والوحيد لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي.

وبالنتيجة، تدعو الحكومة الأردنية مجلس الأمن أن يتحمل مسؤولياته في مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية المنتظمة ضد الشعب الفلسطيني وأن يقدم الحماية اللازمة له استنادا إلى اتفاقية جنيف الرابعة وقواعد القانون الدولي الإنساني.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل البحرين. وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بوعلاي (البحرين): السيد الرئيس، يسرني أن أرى بلادكم الصديقة تترأس مجلس الأمن هذا الشهر. كما أثمن وأقدر عاليا، الرئاسة السورية لأعمال المجلس في الشهر الماضي.

مساء أمس الأول، أضافت القوات الإسرائيلية حلقة أخرى إلى سلسلة الاستعمال المفرط للقوة العسكرية التي تستعملها ضد الشعب الفلسطيني، تمثل في شكل هجوم جوي على مبنى سكني كل قاطنيه من المدنيين، بما في ذلك الأطفال الرضع، والهجوم كان بصاروخ تحمله طائرة مما يصور وكأن البلاد في حالة حرب. ولا يسعنا هنا إلا أن نذكِّر، كما ذكَّر غيرنا، باتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ التي تنص صراحة على حماية المدنيين وقت التراع، الشيء الذي لا بد لإسرائيل أن تضعه في الاعتبار. وإذا كنا نُدين العنف والإرهاب بجميع أشكاله، لا بد لنا ان نُبدي معارضتنا للاستعمال غير المتكافئ للقوة التي يصعب معها التمييز بين المدنيين والمقاتلين.

إن مثل هذه العملية الإسرائيلية لن تجلب السلام إلى المنطقة بل ستزيد الوضع تدهورا وتأزما. وتُظهر جليا أن الحكومة الإسرائيلية الحالية لا تريد أن تقدم لعملية السلام أي فرصة للنجاح، خصوصا في أعقاب اجتماع اللجنة الرباعية هنا في نيويورك، والذي سبقته المبادرة العربية التي لاقت الترحيب من أغلبية دول العالم.

إن ما تقوم به قوات الاحتلال الإسرائيلي من قتل وترويع للسكان المدنيين يتنافى مع أبسط القوانين والأعراف الإنسانية الدولية، ويتعارض مع كل القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية. لذا ندعو من هذا المنبر، كما فعلنا في مرات سابقة، مجلس الأمن أن يقوم بالمسؤوليات المناطة به، لأن ما يحدث في الأرض العربية المحتلة سيؤثر سلبا على الأمن والسلام الدوليين، كما نطلب منه كفالة حماية الشعب الفلسطيني الأعزل الذي لا يريد سوى العيش الآمن والمطمئن على أرضه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلمة التالية على قائمتي هي ممثلة الدانمرك. أدعوها لشغل مقعدها إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة لوج (الدانمرك) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. إن بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا - والبلدين المنتسبين تركيا ومالطة فضلا عن آيسلندا وليختنشتاين البلدين العضوين في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية، تؤيد هذا البيان.

إن الاتحاد الأوروبي ليأسف أشد الأسف للتطورات العنيفة التي حدثت في المنطقة في غضون الأسبوع الماضي، ونحن قلقون بشأن النتائج المترتبة على ذلك. وإننا ندين بشدة أي عمل عسكري عشوائي موجّه ضد مناطق السكن المدنية سواء كانت فلسطينية أو إسرائيلية. ولا يمكن أن يكون هناك مبرر للهجوم بالقذائف الذي شنّه سلاح الجو الإسرائيلي على منطقة سكنية بغزة أسفر عن قتل وجرح

عدد كبير من الأفراد، بما في ذلك الأطفال. لقد رفض الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي بشكل عام ممارسات إسرائيل المتمثلة في الإعدام خارج نطاق القانون. ولا يمكن لهذا أو غير ذلك من الأعمال التي يسفر عنها قتل المدنيين العشوائي أن تحقق السلام للشعب الإسرائيلي.

ويكرر الاتحاد الأوروبي بأقوى العبارات الممكنة إدانته لأعمال الإرهاب الأخيرة ضد المدنيين الإسرائيليين. ونلاحظ أن السلطة الفلسطينية تدين هذه الأعمال ونجدد دعوتنا للسلطة الفلسطينية أن تبذل كل جهد ممكن في مكافحة الإرهاب. ويعبر الاتحاد الأوروبي عن أحر تعازيه للعائلات المحزونة فضلا عن تمنياته بالشفاء للجرحى من جراء هذه الاعتداءات الوحشية.

إن الأعمال العسكرية وأعمال العنف تساعد على توليد الكراهية فقط، وتقوِّض محاولات الفرقاء والمجتمع الدولي الرامية إلى إحلال المصالحة وإنهاء الصراع عن طريق المفاوضات.

لقد تم عقد اجتماع وزراء اللجنة الرباعية هنا في نيويورك في الأسبوع الماضي فقط. وقد أكد الاجتماع على دور اللجنة الرباعية كمنبر رئيسي لتنسيق الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق تسوية شاملة لأزمة الشرق الأوسط. وساهمت أيضا محادثات أعضاء اللجنة الرباعية اللاحقة مع وزراء خارجية الأردن ومصر في تحقيق تنسيق وثيق بين أعضاء اللجنة الرباعية وأطراف رئيسية من الدول العربية. وقد اتفقت اللجنة الرباعية على أمور هامة للتقدم نحو تسوية لأزمة الشرق الأوسط.

وقد أكد الاتحاد الأوروبي بشكل خاص على الحاجة إلى إحراز تقدم متواز في المسائل السياسية والاقتصادية والأمنية، والحاجة إلى تقدم عاجل في الوضع الإنساني والاجتماعي وإجراء انتخابات حرة نزيهة، وعقد مؤتمر على المستوى الوزاري في الوقت الملائم. ونؤكد أيضا على رسم خطة تفصيلية بهدف تحقيق تسوية نهائية خلال ثلاثة أعوام بين إسرائيل وفلسطين حيث تعيش دولتان جنبا إلى جنب بسلام وأمان. وفضلا عن ذلك يبقى الاتحاد الأوروبي على رأيه من أن الجهود الجارية لإصلاح السلطة الفلسطينية هي أساس إعدادها للدولة ويمكنها، إذا ما أخذت إسرائيل الخطوات اللازمة للسماح لجهود الإصلاح بالتقدم، أن تلعب دورا هاما في بناء الثقة وتمهيد الطريق لمتابعة المفاوضات السياسية. والمفاوضات التي استؤنفت مؤخرا بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية حول إبرام وقف شامل لإطلاق النار والسماح لجهود الإصلاح بالتقدم دلت على توفر إرادة إيجابية لدى الأطراف التي يعنيها أن تعمل لتحقيق ذلك الهدف.

إننا نحث حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية أن تفعلا كل ما بوسعهما لإعادة السلامة والأمن لشعبيهما وندعو أيضا الأطراف المعنية إلى ممارسة ضبط النفس ومنع تصاعد العنف واستئناف المفاوضات. وسيواصل الاتحاد الأوروبي العمل مع شركائنا في اللجنة الرباعية وفي العالم العربي فضلا عن المجتمع الدولي بشكل عام نحو تحقيق تسوية عادلة وشاملة ودائمة للصراع في الشرق الأوسط بما يتفق مع قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل جمهورية إيران الإسلامية. أدعوه لشغل مقعده على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فدائي فرد (إيران) (تكلم بالانكليزية): إن النظام الإسرائيلي في مواصلته لحملته الدموية وسياسته العرقية العدائية يستخدم إجراءات أكثر شرا ضد الشعب الفلسطيني الأعزل. وصدر عنه مرة أخرى، رد فعل مفرط وغير متكافئ

في الأراضي المحتلة، فقتل وجرح العديد من المدنيين. وعدد الخسائر البشرية الذي أسفرت عنه الغارة الإسرائيلية على منطقة سكنية في غزة، والتي شنّتها طائرة مقاتلة من طراز إف – ١٦ قد مثل أكثر دمار عاناه المدنيون الفلسطينيون في اعتداء واحد خلال عامين تقريبا. ولا نقبل أبدا ادعاء المجرمين الذين خططوا لهذه الهجمة أنه لم يكن لديهم علم بوجود عدد كبير من المدنيين في تلك الضاحية بما في ذلك النساء والأطفال. ومن الواضح أن ما قام به الإسرائيليون أمس حرب إجرامية. ويجب على المجتمع الدولي أن يتصرف تبعا لذلك وأن يقدم مرتكبو هذه الجريمة إلى العدالة.

لقد ارتُكب عمل إجرامي في أعقاب بعض التطورات السياسية في الأراضي المحتلة. إن المسؤولين الصهاينة الذين أعطوا الإذن بالقيام بالضربة الجوية، وهم يعرفون نمط الأعمال المرتكبة ويدركون ردود الفعل المحتملة، يعرفون أنها كانت ستحبط الجهود التي ربما كانت ستزيد من الضغط على النظام الإسرائيلي لحمله على إنهاء احتلال الضفة الغربية. وإن ما قاموا به بالأمس إنما يتناسب مع نمط أفعال سابقة قام بها الإسرائيليون واستهدفت قلقلة أي هدوء في المنطقة وذلك باستفزازهم للفلسطينيين. ونعتقد أنه يجب النظر من هذا المنظور إلى تصعيد العنف في الأراضي المحتلة مؤخرا، ويجب أن يعتبر النظام الإسرائيلي مسؤولا مسؤولية كاملة عن إمكان بدء دورة عنف جديدة.

ويجب ألا يكون هناك شك في أن الحملة الإسرائيلية لاستهداف المناطق السكنية واغتيال الفلسطينيين دون محاكمة على أساس قوائم بمن يجب تصفيتهم انتهاك صارخ للأسس الرئيسية للعدالة الطبيعية والقانون الإنساني الدولي. وأعمال القيادة الإسرائيلية وكلماتها تجعل من الواضح أن اللجوء إلى هذه الأعمال قد أصبح جزءا من سياسة ذلك النظام. وهذا يعني ارتكاب النظام لأعمال إرهابية منظمة، ويجب ألا يغض المجتمع الدولي الطرف عنها. ومما يؤسف له بشدة أن العدد القليل جدا من الحكومات التي تنتقد الفلسطينيين وتحملهم مسؤولية استمرار العنف في المنطقة، يتجاهل الجرائم التي يرتكبها الإسرائيليون ولا يفعل أي شيء لإيقافهم.

وما من شك في أن الاحتلال هو أساس الصراع الفلسطيني والتوتر وعدم الاستقرار بصفة عامة في الشرق الأوسط. والتطورات المفزعة التي حدثت في السنتين الماضيتين قد أوضحت بجلاء أنه ما لم تجر معالجة فعالة للسبب الرئيسي للصراع، فلن تهدأ الأزمة أبدا. ولهذا، فإن حق الشعب الفلسطيني في مقاومة العدوان والاحتلال الإسرائيليين حق مشروع وتضمنه القوانين والاتفاقيات الدولية. ونرفض الدفع بأن العدوان الإسرائيلي عمل من أعمال الدفاع عن النفس.

والمجتمع الدولي بشكل عام والعالم الإسلامي بشكل خاص يشعران بعميق القلق إزاء الفظائع المستمرة التي ترتكبها القوات المسلحة الإسرائيلية. ومما لا شك فيه أن من المرجح أن العمل الذي ارتكبته إسرائيل مؤخرا سيزيد من تفاقم أزمة الشرق الأوسط ما لم يتدخل المجتمع الدولي والأمم المتحدة لوضح حد للحملة الإسرائيلية الوحشية ضد المدنيين الفلسطينيين.

ولا شك في أنه من المتوقع من مجلس الأمن بصفة خاصة أن يتصرف التصرف الواجب بغية وضع حد لهذه الانتهاكات التي ترتكبها السلطة المحتلة وتمهيد الطريق لإحالة المسؤولين عن تلك الانتهاكات إلى العدالة. وقد دعي المجلس مرات عديدة في الماضي لكي يتحمل مسؤوليته ا لأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين عن طريق وضع حد للأعمال الوحشية والعدوانية التي يرتكبها النظام الإسرائيلي. ومما يؤسف له أن ممارسة حق النقض أو التهديد باستخدامه قد منع المجلس حتى الآن من الاضطلاع بمسؤوليته الدستورية

في هذه القضية الجوهرية، مما أثار إحباطا دوليا شديدا. ولا شك أن عدم اتخاذ المجلس أي إجراء يشجع إسرائيل على تحدي رغبات المجتمع الدولي.

والأحداث التي وقعت مؤخرا تثبت على نحو متزايد أنه على المجلس أن ينشئ قوة دولية للتدخل والحماية والمراقبة، بغية حماية المدنيين الفلسطينيين العزل من الفظائع المتزايدة التي يقترفها الإسرائيليون.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل باكستان، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، يسرني أن أراكم تترأسون مجلس الأمن هذا الشهر.

قبل يومين وفي ظلام الليل، أطلق الطيران الإسرائيلي قذيفة تحمل قنبلة قوية على غزة مع العلم المسبق بأن من شأن ذلك أن يسفر عن خسائر فادحة في المدنيين. وأذيع أن ناطقا باسم الولايات المتحدة قد قال ”إن القذيفة التي أطلقت كانت هجوما متعمدا على الموقع، علما بأنه ستكون هناك خسائر في أرواح الأبرياء“. وقتل أربعة عشر من المدنيين الأبرياء، من بينهم تسعة أطفال.

ويُعرِّف البعض الإرهاب بأنه الاستخدام المتعمد للعنف ضد المدنيين الأبرياء. وبهذا المعيار، كان هذا الهجوم الإسرائيلي عملا إرهابيا، خاصة وأن تدبيره وارتكابه لم يكونا من جانب جماعة متعصبة بل من جانب ما يسمى بحكومة ديمقراطية. والعنف يولد العنف وإرهاب الدولة يولد الإرهاب.

ونرحب بالإدانة العالمية لهذا العمل البغيض. ونرحب بصفة خاصة بالبيان الذي أصدرته الولايات المتحدة باسم الرئيس بوش ضد هذا العمل العنيف. ونعرب عن تعازينا لأسر جميع الضحايا.

ويجب على مجلس الأمن أن يتخذ إجراءات قوية ضد أعمال العنف غير المحدود هذه. ويجب ألا يسمح لأية دولة أن تتوقع التمتع بحصانة وأنه يمكنها أن ترتكب انتهاكات للقانون الإنساني الدولي مع الإفلات من العقاب لمجرد أنها تبرر هذه الأعمال على أنها تستهدف من يسمون بالإرهابيين. ويجب أن نعارض التصور الشائع المتمثل في الكيل بمكيالين وتعدد المقاييس الأخلاقية.

وطيلة الأشهر العديدة الماضية، تم القضاء على ثمار عقود من مساعي السلام بسبب العنف الإسرائيلي غير المحدود والعقاب الجماعي واغتيال الأبرياء في الشرق الأوسط. وهذا الهجوم الوحشي الذي ارتكب في وقت غير مناسب يهدد الجهود الدبلوماسية الرفيعة المستوى التي جرى استئنافها مؤخرا من أجل بناء السلام في المنطقة. ويجب ألا نسمح لهذا العمل الوحشي بأن يمنع تحقيق السلام العادل والدائم هناك.

ولا بد لمجلس الأمن والمجتمع الدولي من مواصلة الدعوة إلى انسحاب القوات الإسرائيلية فورا من الأراضي التي أعادت احتلالها في الأسابيع القليلة الماضية، وإلى إنهاء جميع أعمال العنف وتضييق الخناق اقتصاديا على الفلسطينيين والشلل في عملية التوصل إلى حل عادل. وينبغي لنا أن نستمر في العمل على إيجاد حل دائم على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام، المتضمن في قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) والواضح بجلاء في المقترح الجسور الذي قدمه سمو الأمين عبد الله، ولي عهد المملكة العربية السعودية وفي إعلان بيروت الذي أصدرته الدول العربية، وكذلك في الإعلانين اللذين صدرا مؤخرا من الرئيس بوش واجتماع اللجنة الرباعية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي هو المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد المحمصاني (جامعة الدول العربية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر ولنا كل الثقة في حكمتكم، متمنيا لكم كل التوفيق. ولا يفوتني أيضا أن أشكر السيد سفير سوريا على رئاسة المجلس للشهر الفائت وعلى الجهود التي بذلها لإدارة مجلسكم بكل جدارة واقتدار.

عند منتصف ليلة الأمس وعندما كان الناس يؤون إلى فراشهم، أعطى شارون أوامره بإلقاء قنبلة تزن طنا على مبنى سكني فقتل ١٥ شخصا، منهم ٩ أطفال وجرح ما يقارب ١٧٠ شخصا، وتباهى شارون بهذا العمل البشع قائلا إنه واحد من أهم نجاحاته.

إن ما حدث في غزة يعتبر بكل المعايير انتهاكا فاضحا للقوانين الدولية وجريمة حرب وإرهاب دولة، يأتي ذلك في وقت تدعي فيه سلطات الاحتلال الإسرائيلية أنها لا تستهدف المدنيين. وبعد ساعات قليلة من ورود أنباء عن تقديم الجانب الفلسطيني إلى الجانب الإسرائيلي خطة لوقف النار بين الجانبين شرط توقف إسرائيل عن اغتيال الناشطين الفلسطينيين، ويأتي ذلك في مرحلة دقيقة تبذل فيها الجهود الدولية والعربية المكثفة لتهدئة الأمور تمكينا من التوصل إلى السلام، مما يدل بوضوح على أن إسرائيل في حقيقة الأمر ترمي إلى زيادة التوتر والعنف وعرقلة أي مسعى لإجراء مفاوضات تؤدي إلى قيام دولة فلسطين وتحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة.

إن الإدانة للهجوم الإسرائيلي السافر ليست بالإجراء الكافي، خاصة وأن الممارسات الإسرائيلية المستمرة والتي تستهدف المدنيين بالإضافة للاغتيالات وطرد الأسر وتدمير المنازل من شأنها أن تؤدي إلى استمرار العنف وعدم الاستقرار في المنطقة وبالتالي جر المنطقة بأسرها إلى عواقب وخيمة لا تُحمد عقباها. إن الأمور تتطلب تحركا دوليا وفوريا من جانب مجلسكم الذي ينبغي أن يتحمَّل مسؤولياته كاملة لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال.

إن الأمين العام لجامعة الدول العربية يلفت النظر إلى أن الهجوم الإسرائيلي الأخير يمثل تحديا حقيقيا لجهود اللجنة الرباعية التي تحاول إعادة الأمور في المنطقة إلى المسار السياسي وكذلك الجهود العربية التي تهدف إلى العمل على إحلال السلام في المنطقة وأنه لا يحق لأحد بعد ذلك أن يتساءل عن أسباب استمرار العنف في المنطقة أو أسباب عدم نجاح الجهود الدولية والعربية الرامية إلى إحلال السلام فيها.

ومما لا شك فيه أن الأعمال العسكرية الإسرائيلية على الأرض الفلسطينية المحتلة بلغت من التدهور ما يشكل تراجعا خطيرا لفرص السلام في المنطقة وقبولا بالأمر الواقع وبالسياسة التي تحاول إسرائيل فرضها دون أن تعبأ بالمجتمع الدولي ومحاولاته لنزع فتيل الأزمة في تحدٍ صارخ للإرادة الدولية ممثلة في مجلسكم الموقر وتهديدا للسلم والأمن الدوليين. ولقد أجمع المجتمع الدولي على ضرورة تحقيق السلام القائم على العدل الشامل والمستند إلى القرارات الأممية ومبدأ الأرض مقابل السلام ومرجعيته التي رسخت في مدريد والترحيب والتأييد الكاملين للمبادرة العربية التي أطلقتها القمة العربية الأخيرة في بيروت، التي تؤكد على استعداد العرب لإقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل إذا ما انسحبت من الأراضي العربية التي احتلها عام ١٩٦٧. كما أقرت المبادرة قيام دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية ومع ذلك رفضت إسرائيل المبادرة مؤكدة

من جديد عزمها على السير عكس الاتجاه الذي تتطلع إليه دول المنطقة.

إن مجلس الأمن مُطالب اليوم بتوجيه رسالة واضحة إلى إسرائيل بأن سياسة العدوان التي تعتمدها عن طريق العنف لا تحقق السلام ولا الأمن في المنطقة. وإن الانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة والعودة إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ هو بداية الطريق للأمن والسلام. ومجلس الأمن مُطالب أيضا باتخاذ الخطوات المؤدية لطمأنة الفلسطينيين بأنهم ليسوا وحدهم في مجابهة الاحتلال الإسرائيلي الشرس.

إن جامعة الدول العربية تؤكد على أن السلام هو خيارها الاستراتيجي، وتؤكد حرصها على التعاون مع هذه المنظمة وعلى قمتها مجلسكم الموقَّر لإحلال السلام الذي يؤمن به جميع العرب كهدف عالمي لكل الشعوب، إضافة للسعي الصادق إلى تحقيقه في منطقة الشرق الأوسط.

السيد القاضي (العراق): السيد الرئيس، شكرا لاستجابتكم السريعة على عقد هذا الاجتماع للنظر في الأعمال الإجرامية الإرهابية التي يقترفها الكيان الصهيوني ضد شعب فلسطين. ونعتقد أن هذه الاستجابة السريعة أملتها حتما ظروف الجريمة البشعة التي اقترفها الكيان الصهيوني، قبل يومين، في غزة والتي استهدفت منطقة مدنية صرفة وألقت عليها طائرات إف - ١٦ قنابل تزن الواحدة منها ٥٠٠ كغم.

قلنا في كلمتنا الأخيرة أمام مجلسكم الموقر تحت نفس البند الذي نناقشه اليوم، إن العراق يُحار عندما لا يحرك مجلس الأمن ساكنا لمعالجة العمليات الإرهابية التي يقترفها الكيان الصهيوني والتي تُعد انتهاكا صارخا للميثاق وتهديدا للسلم والأمن الدوليين، إلا بطلب من المجموعة العربية ومعها عدد من الخيِّرين. واليوم، نثير نفس التساؤل ونؤكد بالوقت نفسه على السياسة التمييزية التي ينتهجها مجلس الأمن إزاء القضية الفلسطينية. ونحن نعرف كما يعرف غيرنا لماذا يقف مجلس الأمن هذا الموقف غير المنصف، كما نعرف لماذا يتعامل بمعايير مزدوجة، وهو أمر بات مفروغا منه، فالجميع يعرف أن سبب ذلك يعود إلى سياسة دلال الأطفال التي تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية إزاء تصرفات وأعمال الكيان الصهيوني لأسباب أمريكية داخلية معروفة، مما شجَّع هذا الطفل المدلل على تعميق سياسته العدوانية الإرهابية بهدف محاولة ترويع وترويض الشعب الفلسطيني لإجباره على القبول بالسياسات الاستسلامية الذليلة. وبهذه المناسبة نشير إلى أن رد فعل الدول الكبرى على جريمة غزة الأخيرة كان ضعيفا و لم يكن بالمستوى المطلوب.

لقد شاهد الجميع جريمة غزة التي اقترفتها القوات العسكرية الصهيونية صباح يوم الاثنين الموافق ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٢ بأمر مباشر من مجرم الحرب شارون بهدف إيقاع أكبر ضرر ممكن بين السكان المدنيين، وهذا ما تحقق بالفعل حيث تشير المعلومات الأولية إلى وقوع أكثر من ١٩٠ شهيد وجريح، من ضمنهم عدد كبير من الأطفال والنساء. مقابل هذا العمل البربري، ألا يحق للشعب الفلسطيني أن يدافع عن نفسه بكل الوسائل الممكنة من أجل البقاء وحق تقرير المصير؟ وهل يجوز لمجلس الأمن أن يصف الأعمال الفدائية المشروعة طبقا لقواعد القانون الدولي وانسجامها مع العديد من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، بالأعمال الإرهابية؟ إن العمل الفلسطيني الفدائي هو حق مشروع من أجل الاستقلال والتحرر والدفاع عن النفس في مواجهة الآلة العسكرية الصهيونية.

إن الولايات المتحدة الأمريكية، القوة العسكرية الأولى في العالم في الوقت الراهن، تتحمل مسؤولية تاريخية عما يجري في عالم اليوم من إرهاب رسمي وفوضى وحروب، وتتحمل مسؤولية تاريخية عن انهيار النظام القانوني الدولي،

وتتحمل مسؤولية تاريخية كبيرة عن ما يجري في العالم من تضليل وتشويه للحقائق السياسية والقانونية، مستغلة قوهتا العسكرية والإعلامية بغية تحقيق مصالحها الضيقة. ونحن نعرف أن هذا التضليل والتشويه تقف وراءه الحركة الصهيونية العالمية، هذه الحركة التي تميزت بالعنصرية والأنانية فاقت فيها النازية نفسها، فهي لا تعير اعتبارا إلا لمصالحها دون أي اعتبار للآخرين، فهي تنمو وتزدهر في جو الإرهاب والحروب وعدم الاستقرار.

إن سياسة التضليل وتشويه الحقائق والثوابت القانونية، التي تجري في عالم اليوم أدَّت إلى النتائج الآتية:

أولا، استغلال الولايات المتحدة الأمريكية موضوع الإرهاب الدولي لاعتماد قرارات من مجلس الأمن تتفق ومصالحها السياسية الخاصة تحت ذريعة حماية الأمن والسلم الدوليين. ثانيا، حرمان الشعوب من حقها في تقرير المصير من خلال وصف أعمالها المشروعة بالأعمال الإرهابية، وهذا ما يحدث اليوم في فلسطين. فبالرغم من احتلال الكيان الصهيوني أرض الشعب الفلسطيني فإن الإدارة الأمريكية والإدارة الصهيونية تحاولان تشويه الحقائق من خلال اعتبار الجاني هو الضحية والضحية هو الجاني. ثالثا، محاولة إضفاء الصفة الشرعية على أعمال العدوان التي تقوم بها بعض الدول بحجة الدفاع عن النفس. واعتماد سياسة الردع الوقائية. رابعا، محاولة التشكيك وإثارة الشبهات حول العديد من القواعد الثابتة في القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وفي نفس الوقت محاولة خلق قواعد قانونية جديدة بدون أسس موضوعية، والعمل على فرضها في العلاقات الدولية من خلال استخدام القوة والإعلام. خامسا، قيام الولايات المتحدة الأمريكية باستغلال ذريعة الإرهاب الدولي لتحقيق أهدافها الاستراتيجية في العالم من خلال استخدام القوة أو التهديد بها وإعلانها صراحة عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتغيير أنظمتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وخير دليل على ذلك ما تعلنه الإدارة الأمريكية باستمرار عن نواياها بمحاولة تغيير النظام الشرعي في العراق وشن عدوان عسكري ضده، وما أعلنته صراحة من نوايا لتغيير القيادة الشرعية في فلسطين. سادسا، تحت ذريعة المحافظة على الأمن والسلم الدوليين ومحاربة الإرهاب، تم انتهاك اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ الخاصة بحماية المدنيين وقت التراعات المسلحة، وكذلك انتهاك اتفاقية جنيف الثالثة لعام ١٩٤٩ الخاصة بمعاملة أسرى الحرب.

إن الكيان الصهيوني اقترف منذ نشوءه ولا يزال يقترف جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في فلسطين. وعليه، فإن المجلس مدعو الآن أن يتصرف وفق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لاتخاذ إجراءات قسرية ضد هذا الكيان والعمل على حماية الشعب الفلسطيني، وإن عجزه عن القيام بذلك يعني عدم تمكنه من المحافظة على الأمن والسلم الدوليين طبقا للولاية المناطة به بموجب الميثاق. وإذا ما فشل المجلس في ذلك سيجعل الأمم المتحدة كلها أمام خطر فقدان ما تبقى لها من مصداقية ويؤكد أنها قد أصبحت إحدى أدوات السياسة الأمريكية والصهيونية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل اليابان. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس، والإدلاء ببيانه.

السيد موتومورا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، شكرا لك على عقد هذه الجلسة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن الحالة في الشرق الأوسط. إن حكومة اليابان تأسف للهجوم الجوي الإسرائيلي على مدينة غزة في ٢٣ تموز/يوليه، والذي أودى بحياة كثير من المدنيين، ومن بينهم أطفال. ونعرب عن خالص تعازينا إلى الأسر المنكوبة، كما نعرب عن تعاطفنا مع المصابين. إن هذا الهجوم الأخير من جانب قوات الدفاع الإسرائيلية قد أدى إلى تكثيف

الكراهية بين الشعب الفلسطيني نحو إسرائيل مثلما أدى إلى تفاقم الوضع المتردي بالفعل.

ومما يبعث على الأسف بشكل خاص أن هذا العمل قد وقع في وقت يبذل المجتمع الدولي فيه جهودا متضافرة من أجل إنهاء العنف وإقرار السلام في المنطقة. وحكومة اليابان تحث كلا من الإسرائيليين والفلسطينيين مرة أخرى على كسر حلقة العنف المفرغة. ونحث إسرائيل، على وجه الخصوص، على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس.

إن الحادث المأساوي يؤكد الحاجة إلى المضي قُدما في عملية السلام بغية تحقيق الرؤية المتمثلة في قيام دولتين جنبا إلى جنب تعيشان في سلام وأمن كما أكد تلك الرؤية قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢). ومن الجوهري أن يعمل الطرفان بمساعدة ودعم المجتمع الدولي على بذل كل جهد ممكن لتحقيق هذا الهدف.

إن حكومة اليابان من جانبها على استعداد للقيام بدور فعال في مختلف جوانب العملية، بما في ذلك الاشتراك في فرقة العمل الدولية الجديدة بشأن الإصلاح الفلسطيني.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل السودان. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مانيس (السودان): شكرا سيدي الرئيس. واسمحوا لي أن أهنئكم على قيادتكم لأعمال هذا المجلس لهذا الشهر. والتهنئة كذلك لسعادة السفير ميخائيل وهبة ممثل سوريا الشقيقة لقيادته المقتدرة للمجلس في الشهر المنصرم.

يجتمع مجلس الأمن مُجددا للتداول حول المستجدات في الأراضي الفلسطينية المحتلة التي بلغت حدا من التدهور يفرض على مجلسكم الموقّر اتخاذ ما يلزم من تدابير - بموجب الميثاق - تكفل حفظ الأمن والسلم اللذين لم يسبق أن تعرّضا للانتهاك أكثر مما يحدث حاليا في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

كنا نتمنى لو تم تجهيز هذه القاعة بالمعدات المناسبة التي تتيح مشاهدة المناظر المؤلمة التي تابعناها جميعنا على شاشات التلفزة خلال اليومين الماضيين. وكنا نأمل أن نستعيض عن هذه البيانات بصور تفضح طبيعة جرائم الحرب التي ترتكبها إسرائيل، القوة المحتلة، على الملأ في مطلع القرن الحادي والعشرين.

إن وصف ما حدث في غزة باعتباره جريمة حرب هو أقل ما يجب من كل ذي ضمير حي، إذ تعجز القواميس والمعاجم عن توفير ألفاظ تعكس فظاعة ما قامت به إسرائيل، القوة المحتلة، من قصف بربري طال الفئات الأكثر ضعفا بين المدنيين ونتج عنه إزهاق أرواح الأطفال الأبرياء والأمهات.

لقد جاءت الإدانة لهذا العمل البربري من جميع أركان المعمورة تعبيرا صادقا من المجتمع الدولي عن نفاذ صبره إزاء الاستهانة المطلقة من جانب إسرائيل، القوة المحتلة، بأحكام القانون الدولي والعُرف والممارسة الدوليين. غير أننا نؤمن أن مثل هذه الإدانة الجماعية - بالرغم من أهميتها التي لا تُخفى - ينبغي تعزيزها بإجراءات فعالة تضمن ردع المعتدي وتكفل سلامة المدنيين الأبرياء وتحفظ حقوقهم الأساسية المنصوص عليها في جميع المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

إن ما نشهده اليوم من استخفاف إسرائيلي بالقانون الدولي واسترخاص لأرواح المدنيين الأبرياء، بمن فيهم الأطفال والأمهات، يعتبر سابقة فريدة في التاريخ، وحالة استثنائية تدعو للتأمل والاستغراب. وفي يقيننا أن إحساس الحكومة الإسرائيلية بأنها ستظل محمية مهما ارتكبت من شرور هو الذي يُغذي هذه النزعة العدائية وينميها، ولعل

الوقت قد حان لاتخاذ مبادرة شجاعة ترمي إلى إنهاء هذه الحماية غير المبررة لإسرائيل وتحميلها المسؤولية القانونية والأخلاقية إزاء ما ترتكبه من أفعال يجمع العالم على إدانتها وشجبها.

إن وفد بلادي يحث أعضاء هذا المجلس الموقّر على التجاوب البنّاء مع ما تقتضيه أحكام القانون والعرف والممارسة ويطالبكم بتحمُّل مسؤولياتكم المنصوص عليها في الميثاق واتخاذ التدابير اللازمة لبسط العدالة ومحاسبة المعتدي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل ماليزيا. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد حزمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): أشكركم يا سيادة الرئيس على عقد هذه المناقشة العاجلة لمجلس الأمن لبحث الحالة الخطيرة الراهنة في فلسطين.

ووفد بلدي، مثله مثل وفود كثيرة أخرى، يدين أشد الإدانة هذا الهجوم الوحشي على مدينة غزة يوم الاثنين ٢٢ تموز/يوليه، الذي أدى إلى مقتل ١٤ فلسطينيا، أو ١٥ وفقا لبعض التقارير الصحفية، وإصابة نحو ١٥٠ آخرين. والهجوم المخطط تخطيطا جيدا والمنفّذ بدقة من جانب جيش الدفاع الإسرائيلي، باستخدام طائرة مقاتلة في منطقة مزدحمة بالسكان، أمر لا يمكن تبريره أيا كانت محاولات إسرائيل في ذلك الصدد، بما فيها محاولتها هنا في المجلس اليوم. إن أول عبارة للسيد شارون، الذي وصف بكل فخر الهجوم ونتائجه المهلكة بأنه ''أحد نجاحاتنا الرئيسية''، تكذّب المحاولات غير المقنعة التي بذلها المسؤولون الإسرائيليون بعد الهجوم لتعليل الحادث في ضوء الإدانات القوية الصادرة عن المجتمع الدولي.

إن قتل وتشويه هذا العدد الكبير من المدنيين، بما فيه من نساء وأطفال، في الهجوم على غزة، كان عملا شائنا، بل وإرهابيا، وكان آخر الأعمال الوحشية العديدة التي ارتكبتها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني. وهذا يفضح إخلاص إسرائيل والتزامها بالبحث عن السلام في المنطقة. والهجوم الذي استخدمت فيه آلة الحرب المتطورة إلى أقصى حد، وهي طائرة F-16 المدمرة والمهلكة، في منطقة سكنية مزدحمة بالمدنيين يبين المستوى المنخفض الذي انحدرت إليه إسرائيل في سياسة الأخذ بالثأر التي تتبعها وفي إنزال عقوبة جماعية بالشعب الفلسطيني.

وهذا العمل الأخرق والوحشي، الذي يرمي إلى تحقيق هدف زائف، وهو ضمان الأمن الكامل لإسرائيل، بينما تستمر إسرائيل في احتلالها وتوسيع نطاق أنشطة بناء مستوطناتها غير المشروعة، يزيد من تلطيخ صورة إسرائيل التي تُدعى دولة متحضرة. وما من بلد محب للسلام، بما في ذلك بلدي، يتغاضى عن العنف، وبخاصة ضد المدنيين الأبرياء. ولكن العنف، كما نعلم جميعا، يجلب العنف، وهذا ما يبدو أن القيادة الإسرائيلية تصمم عليه.

إن استخدام إسرائيل للقوة الهائلة والكاملة أمر غير شرعي ولا أخلاقي، وهو انتهاك صارخ للقانون الإنساني الدولي. وقتل إسرائيل الوحشي للمدنيين أثناء جهود اللجنة الرباعية الرامية إلى إرساء السلام والجهود الصادقة التي تبذلها السلطة الفلسطينية للتعاون في هذا المجال، رغم القيود العديدة المفروضة عليها، كما نعلم جميعا، أمر لا داعي له على الإطلاق. أين الشعور بالتناسب في العمل الإسرائيلي؟ إنه يفضح دعوة السيد شارون مؤخرا إلى إنشاء عملية إنسانية على النطاق العالمي للتخفيف من محنة الشعب الفلسطيني. فأعمال إسرائيل تتحدث عن نفسها. إنها تكشف زيف ادعاء الحكومة الإسرائيلية بالرغبة في حسم الصراع، وتجعلنا

نتساءل عما إذا كان العمل الذي ارتكب مؤخرا قد نبع من دوافع مخالِفة للسلام.

ونرجو ألا يجد المجلس أنه من الصعب أو من غير اللائق أن يشجب هذا الهجوم الوحشي الذي ارتكب مؤخرا وأن يطالب إسرائيل بالانصياع للمبادئ الراسخة للقانون الدولي والقانون الإنساني، التي يجب أن تحكم سلوكها بوصفها السلطة المحتلة.

وفي أعقاب هذا الهجوم الأخير، وعلى ضوء الخسارة المتزايدة في الأرواح والأطراف في كلا المجتمعين على مدى العامين الماضيين، تجدد ماليزيا الإعراب عن اقتراحها السابق للمجلس بإيفاد قوة لحفظ السلام أو للمراقبة تابعة للأمم المتحدة أو دولية إلى هذه المنطقة. وقد وجهت هذا النداء وفود كثيرة غيرنا أيضا. ولدينا اقتناع كامل بأنه لو كان قد أُخذ به لكان المجلس بالتأكيد قادرا على إنقاذ كل هذا العدد من الأبرياء من كلا الجانبين من الفناء والتشوه.

وقد حان الوقت لأن يتخذ المجلس تدابير محددة لكفالة تنفيذ قراراته، ولا سيما القراران ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢). ومن الواضح أن المسؤولية عن تنفيذ قرارات المجلس تقع على عاتق المجلس ذاته. وذلك عبء ثقيل، ولكنه عبء لا بد للمجلس من النهوض به.

ويعرب وفدي عن ترحيبه بالجهود التي تبذلها "اللجنة الرباعية" ويحثها على تكثيف عملها. ونرى من المشجع الالتزام، مقرونا بأعمال ملموسة، بأن تتحقق في غضون ثلاث سنوات الرؤية المتمثلة في أن تعيش فلسطين وإسرائيل جنبا إلى جنب في سلام وأمن، على النحو الذي يؤكده القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢). بيد أننا نرجو أن لا تدخر كل من إسرائيل وفلسطين وسعا على قدم المساواة لكفالة تنفيذ التدابير المقترحة لتحقيق ذلك الهدف. ذلك أن العبء الواقع على أحد الجانبين في عملية البحث عن السلام الدائم لا ينبغي أن يكون أثقل منه على الآخر.

وفي الختام، لعلي أقول إن من المسلم به اليوم أن دولة فلسطينية ستنشأ في وقت من الأوقات. ولكن كم من الأرواح الإضافية يجب أن تزهق، وكم من الأطراف يجب أن يبتر، وكم من المنازل والممتلكات يجب أن تهدم، وكم من الأرزاق يجب أن تقطع، وكم من آمال شعب وأحلامه يجب أن تسحق، قبل أن يجمع المجتمع الدولي وأعضاؤه ذوو النفوذ أمرهم في نهاية المطاف ليعلنوا أن هناك حدودا لا يسمح بتجاوزها وليجبروا إسرائيل على الخضوع؟

ولا حاجة بنا إلى البدء من نقطة الصفر. فالمبادئ والقواعد التي يقوم عليها سلام عادل وشامل معروفة للجميع وموجودة لدينا. والمطلوب هو أن يحزم جميع المعنيين، وخاصة إسرائيل، رأيهم وأن يستجمعوا الإرادة السياسية للمضي في المهمة التي نحن بصددها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي هو رئيس لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بالنيابة. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد رودريغز باريلا (تكلم بالاسبانية): اسمحوا لي قبل كل شيء بتهنئتكم يا سيدي الرئيس على الطريقة النموذجية التي تديرون بها أعمال المجلس خلال شهر تموز/يوليه. وأشعر بالامتنان لكم، ولسائر أعضاء المجلس، لإتاحتكم لي هذه الفرصة لمخاطبة المجلس بصفتي رئيسا بالنيابة للجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

لقد طرحنا مرارا على أعضاء مجلس الأمن رأينا المتمثل في أن هذين الطرفين، أي الإسرائيليون والفلسطينيون، لن يستطيعا وحدهما قط التخلص من براثن

الصراع العميق الجذور القائم بينهما. ومن دواعي الأسى أن المجلس لم يتصرف بحزم لتنفيذ خطة لتحقيق الرؤية المتمثلة في دولتين، هما إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام ضمن حدود معترف بها. فقد كانت الجهود المبذولة على الصعيد الدولي حتى الآن، على جدارتها بالثناء، متواضعة وتدريجية أكثر مما ينبغي.

ولم يوفر برنامج لإنشاء دولة فلسطينية في خلال ثلاث سنوات عرضه الرئيس بوش في خطابه يوم ٢٤ حزيران/يونيه أي تفاصيل فيما يتعلق بالخطوات التي ستقودنا إلى ذلك الهدف المذكور. كما أنه شدد أيضا على الطرف الذي يملك أدنى الموارد، وهو الفلسطينيون، مطالبا إياهم بإنهاء الهجمات الانتحارية بالقنابل وفرض إصلاحات وطنية جذرية، دون أن يفرض على إسرائيل أي مطالب ملموسة بإنهاء الاحتلال.

وقد كان اجتماع ''اللجنة الرباعية'' الذي انعقد مؤخرا في نيويورك مصيبا في الإشارة إلى ضرورة إحراز تقدم على المسارات السياسي والاقتصادي والأمني بالتوازي، وأعرب عن القلق إزاء الحالة الإنسانية للفلسطينيين. بيد أن الخطة العملية لتنفيذ الرؤية المتعلقة بالدولتين ما زالت بعيدة المنال.

وقد شرع الفلسطينيون جديا في عملية للإصلاح، كما اعترف بذلك حتى أعضاء مجلس الوزراء الإسرائيلي الذين اجتمعوا مؤخرا بالوزراء الفلسطينيين. ومد القادة الفلسطينيون النشطاء أيديهم إلى إسرائيل بالسلام لكي تنسحب من الأرض المحتلة وتكف عن ممارساتها غير القانونية. ولكن ماذا كانت استجابة إسرائيل؟ إنها تواصل احتلال معظم مدن الضفة الغربية، وعمليات الإغلاق الخانقة، وعمليات الاعتقال والقتل العشوائية، وأنشطة الاستيطان، والهجمات على القيادة الفلسطينية، وتدمير الهياكل الأساسية المادية والمؤسسية في الأراضي المحتلة. علاوة على ذلك، قامت في الأسبوع الماضي، في انتهاك صريح للقانون الإنساني الدولي ولاتفاقية جنيف الرابعة، بتدمير منازل بعض المتشددين الفلسطينيين المشتبه فيهم، وسجن أقاربهم، والتهديد بإبعادهم من الضفة الغربية إلى قطاع غزة، في نموذج سافر للعقاب الجماعي غير القانوني.

وكأن ذلك لم يكن كافيا، فإنها قامت في استعراض بشع لما يتعذر وصفه إلا بإرهاب الدولة، بهذا الهجوم الأخير على منطقة مكتظة بالسكان في مدينة غزة، مما أسفر عن وفاة ١٧ شخصا، معظمهم من النساء والأطفال الأبرياء، بينما كان المفترض أنها تستهدف واحدا فقط من كبار نشطاء حماس. وكل هذا لا يمكن قبوله، وتجب إدانته بجلاء من جانب المجتمع الدولي بأسره والأجهزة الممثلة له، بما فيها مجلس الأمن.

وقد أدانت لجنتنا دائما قتل المدنيين الأبرياء، سواء كانوا فلسطينيين أو إسرائيليين. كما استنكرت في مناسبات كثيرة الافتقار إلى الحسم، مما أدى إلى ارتكاب انتهاكات للقانون الإنساني الدولي ولوقف استئناف المباحثات الموضوعية للعثور على حل عادل ودائم وشامل للمشكلة الفلسطينية، استنادا إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام.

وأود من جديد أن أحث مجلس الأمن على الاضطلاع بشكل أكيد بمسؤولياته عن تحقيق السلام والأمن الدوليين واتخاذ التدابير المناسبة بشكل حاسم. فكما أشار الأمين العام من قبل، لا بد من وجود دولي قوي في المنطقة لضمان سلامة كل من المدنيين الفلسطينيين والإسرائيليين. وفي الوقت ذاته، لا بد من خطة عملية لتحقيق الرؤية المتمثلة في إقامة دولتين ضمن الحدود المرسومة في عام ١٩٦٧.

أما ضرورة التوصل إلى حل يعيد للفلسطينيين حقوقهم، وبصفة أساسية حقهم في تقرير المصير والسيادة، مع احترام مصالح الشعب الإسرائيلي، فهي معروفة لنا جميعا. وقد أيدت الدول العربية ذلك الحل تأييدا واضحا من خلال مبادرة السلام المتوازنة التي اعتمدتها في مؤتمر قمة الجامعة العربية، الذي عقد في آذار/مارس في بيروت. ويتوقف الأمر على إسرائيل في أن تستجيب بنية صادقة إذا كانت حقا تريد السلام.

وسوف يكون حكم التاريخ علينا قاسيا إذا واصلنا الهروب من مسؤولياتنا و لم نتفاد فقدان المزيد من أرواح الأبرياء وزيادة الدمار والمعاناة، فضلا عن الحيلولة دون إمكانية تفجر عنف أكبر كثيرا في أرجاء المنطقة برمتها. ولا تملك لجنتنا إلا أن تحذر من هذه العواقب الرهيبة، أملا في أن تصدر هذه المرة استجابة مناسبة على وجه السرعة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل جنوب أفريقيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): يستحق الهجوم الذي شنته العسكرية الإسرائيلية على حي فلسطيني سكني في غزة أشد الإدانة من جانب المجلس. فلا يمكن أن يوصف القرار الذي اتخذه العسكريون بإطلاق القذائف من طائرة نفاثة من طراز إف - ١٦ على المنازل الخاصة إلا بأنه عمل طائش ولا يغتفر بأي حال. ولا بد أن الحكومة الإسرائيلية كانت تعلم أن التأثير الساحق لقنابلها سيقتل المدنيين الفلسطينيين ويشوههم، بمن فيهم الأطفال. ولا يمكن لأي تفسير، مهما كان شاملا، أن يبرر استخدام أشد الأسلحة العسكرية فتكا في هذه الظروف، خاصة إذا كان الهدف شخصا فلسطينيا واحدا.

ويجب النظر إلى هذا العمل الأخرق في سياق الخطط الإسرائيلية المنهجية لتجريد الشعب الفلسطيني من إنسانيته والسيطرة على مقاديره. وتشمل هذه الخطط تدمير المنازل الخاصة بأسر المتهمين بشن هجمات انتقامية على إسرائيل. بل لقد وجهت تهديدا بإبعاد أسر كل من يتورطون في هذه الهجمات.

نود أن نذكر المجلس بقراره ١٤٠٢(٢٠٠٢) المؤرخ ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٢، الذي يطالب بانسحاب القوات الإسرائيلية من المدن الفلسطينية. وبدلا من ذلك، عاد الجيش الإسرائيلي إلى احتلال مدن فلسطينية وفرض قيودا شديدة على حرية حركة الأشخاص والسلع، مما يفاقم الأزمة الإنسانية التي يعانيها الشعب الفلسطيني.

إننا نشعر بالإحباط الشديد بسبب توقيت الهجوم الإسرائيلي الأخير. لقد جاء هذا الهجوم في وقت كان فيه الوزراء الإسرائيليون والفلسطينيون قد بدأوا في حوار بشأن اتخاذ تدابير محددة لوقف تصعيد الحالة الأمنية. وهذا يجعلنا نتساءل عما إذا كان هناك أناس يسعون إلى منع أي مبادرة لبناء السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

وأود أن أكرر تأييدنا لجهود اللجنة الرباعية التي تتألف من الولايات المتحدة والأمم المتحدة والاتحاد الروسي والاتحاد الأوروبي، وكذلك بعض الأطراف الأخرى المهتمة بالمسألة، من أجل التوصل إلى توافق دولي في الآراء، من بين أمور أخرى، وإيجاد حل يرتكز على قيام دولتين؛ وإنهاء الاحتلال غير الشرعي للأراضي الفلسطينية؛ ووقف بناء المستوطنات والتوسع فيها؛ والتفاوض على تسوية دائمة للصراع الفلسطيني- الإسرائيلي.

إن عمل اللجنة الرباعية قد قوض بشدة نتيجة هذا العنف. إن السماح لإسرائيل بتجاهل قرارات مجلس الأمن لا يمكن أن يساعد على حل الأزمة.

وكما ذكرنا مرات عديدة أمام المجلس، إننا نعتقد اعتقادا راسخا أنه لا يمكن إحلال السلام في الشرق الوسط ما دام الشعب الفلسطيني لا يملك دولة خاصة به، والقدس الشرقية عاصمة لها. ونعتقد أن الحل الوحيد يكمن في التفاوض وليس بالعنف، سواء كان مصدره فلسطينيا أم إسرائيليا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل الكويت. وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أبو الحسن (الكويت): السيد الرئيس، أود أن أعرب في بداية كلمتي عن تقديرنا للدور البارز الذي تقومون به في إدارة أعمال مجلس الأمن هذا الشهر، وأشكر السفير ميخائيل وهبة، المندوب الدائم لسوريا لقيادة أعمال المجلس خلال الشهر المنصرم.

من المؤسف حقا أن تستمر الممارسات اللاإنسانية والانتهاكات المتكررة للقانون الإنساني الدولي التي تقوم بها الحكومة الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي العربية المحتلة، رغم الجهود الدولية التي تُبذل من أجل تثبيت عناصر الاستقرار وإنهاء المأساة التي نقلت مسألة الصراع في الشرق الأوسط إلى منعطف خطير للغاية في ظل ظروف دولية دقيقة وصعبة.

إن عملية القصف الجوي التي قامت بها إسرائيل قبل يومين في ساعات الفجر الأولى، مما أدى إلى مقتل ١٥ شهيدا، بينهم ٩ أطفال، وجرح ما يزيد على ١٥٠ شخصا بريئا، وتدمير عدد من المنازل، تبيِّن سياسة القتل الجماعي بدون تمييز التي تمارسها القوات الإسرائيلية ضد المدنيين الفلسطينيين العُزَّل. إن إسرائيل وهي تُنفذ سياستها المبرمجة في تدمير البنية التحتية للمناطق الفلسطينية المحتلة بعد قتل الأبرياء، وتدمير كل مكونات الحياة لدى سكان تلك المناطق، وفرض حظر التجول مما أدَّى إلى تدهور الأوضاع الإنسانية، إنما تبرر ذلك بالحفاظ على أمن إسرائيل وتتذرع بمحاربة الإرهاب على الرغم من أنها هي التي زرعت الإرهاب في المنطقة بآسرها وأوجدت له مكانا ومرتعا بفعل ممارساتها اللاإنسانية واستخدام القوة الغاشمة ضد المدنيين العُزَّل.

إن انتهاكات إسرائيل للقانون الإنساني الدولي مستمرة حتى بعد دخول المحكمة الجنائية الدولية حيِّز النفاذ في بداية الشهر الحالي. إن ما تقوم به إسرائيل من إرهاب دولة إنما يندرج ضمن ولايات المحكمة الجنائية الدولية. إن هذا الاستخفاف الإسرائيلي يجب أن يكون تحت نظر تلك المحكمة.

إن توقيت هذه العملية البشعة وباستخدام طائرات مقاتلة للقضاء على مدنيين، بينهم أطفال ونساء، لهو توقيت سياسي وذو مغزى. إن إسرائيل تريد تدمير الجهود الدولية المتمثلة في اللجنة الرباعية والجهود العربية من أجل التوصل إلى سلام عادل وشامل على أساس تنفيذ قرارات الشرعية الدولية وأهمها القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبادرة السلام العربية التي اعتُمدت في بيروت ومرجعية مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام.

إن الكويت تعرب عن دعمها لمطالب الشعب الفلسطيني والعمل على ضرورة مواصلة المجلس القيام بتنفيذ مسؤولياته المناطة به لحمل إسرائيل على تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وبأسرع وقت ممكن، وفك الحصار الذي تفرضه القوات الإسرائيلية على المدن الفلسطينية والأماكن المقدسة وعلى القيادة الشرعية للشعب الفلسطيني، والعمل على ضمان احترام الحكومة الإسرائيلية لكافة الاتفاقات التي وقَّعتها مع السلطة الفلسطينية.

وفي هذا الصدد، نطالب اللجنة الرباعية والمجتمع الدولي بمواصلة جهودهم للضغط على إسرائيل لاحترام قرارات الشرعية الدولية.

في الختام، لا بد من التأكيد على أهمية متابعة مجلس الأمن لقضية النزاع في الشرق الأوسط إلى أن يتم التوصل إلى حل نهائي يتمثل في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لكافة الأراضي العربية المحتلة بما فيها الجولان السوري وبقية الأراضي اللبنانية وإقامة دولة فلسطينية وعاصمتها القدس الشريف، حيث أن أية ترتيبات لا تتضمن ذلك سوف تمثل تهديدا للسلام في المنطقة بأسرها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل الهند. وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نامبيار (الهند) (تكلم بالانكليزية): إننا ممتنون لكم، سيدي الرئيس، لعقد هذه الجلسة في فترة وجيزة نتيجة لتدهور الأوضاع في الشرق الأوسط بشكل حاد.

إن الهجوم الذي شنته إسرائيل في وقت متأخر من ليلة الاثنين على غزة، والذي أدى إلى مقتل عدد كبير من الأرواح البشرية الغالية وإصابة المئات، ومعظم القتلى والجرحى من المدنيين الفلسطينيين الأبرياء العُزّل، بمن فيهم نساء وأطفال.

ذكّر الأمين العام في بيانه الصادر في ٢٢ تموز/يوليه إلى مايلي:

”تتحمل إسرائيل المسؤولية القانونية والأدبية عن اتخاذ كافة التدابير لتجنب قتل الأبرياء؛ ومن الواضح أنها فشلت في القيام بذلك عندما استخدمت قذيفة ضد مبنى مؤلف من عدة وحدات سكنية“.

وحتى بالرغم من أننا لاحظنا أن البيان الإسرائيلي يفيد بأن ذلك الهجوم كان خطأ، لا يمكننا إلاّ أن نشجب بقوة هذا العمل الذي ينطوي على عنف ليس له ما يبرره والذي أدى إلى قتل عشوائي في وقت تُبذل فيه الجهود على قدم وساق في سياق الوساطة لوقف تصاعد الأعمال بين الطرفين المعنيين. ولقد صرحنا في الماضي بأننا ندين أعمال العنف المرتكبة ضد المدنيين الإسرائيليين. وبصدد هذه الحادثة، نضم صوتنا إلى أصوات البلدان الأخرى لمطالبة إسرائيل بأن تتصرف بطريقة تتفق تماما مع القانون الإنساني الدولي.

لقد انقضت فترة زهاء سنتين تقريبا منذ أن بدأت الحلقة الحالية من الأفعال وردود الأفعال المتفاقمة في الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين. وقتل عدد لا يحصى من الأشخاص وتحطمت حياة أشخاص كثيرين آخرين بسبب فقدان سبل معيشتهم أو فقدان شخص عزيز عليهم. وأحبطت بسبب أو لآخر كافة الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل. ونضم صوتنا إلى أصوات أصدقائنا في المجموعة العربية لمطالبة مجلس الأمن بأن يتخذ التدابير الضرورية لكي يضع نهاية للحالة المأساوية الراهنة. وفي الوقت نفسه، نواجه أيضا ما أشار إليه الأمين العام بصفته ”تهديدا ينذر بانهيار اقتصادي وعوز اجتماعي“ يخيم على الأراضي المحتلة.

وتعتقد الهند بأن الوقت قد حان لكي يعمل المجتمع الدولي بهمة للتخفيف من حدة المعاناة والحرمان اللذين يعاني منهما الفلسطينيون. وفي هذا السياق، نؤيد مطالبة الأمين العام بأن يحترم الطرفان على النحو الأوفى التزاماتهما الدولية وييسرا عمل الأمم المتحدة والوكالات الأخرى.

ويبدو من الأعمال من قبيل الهجوم الذي وقع ليلة الإثنين أننا نبتعد كثيرا عن رؤية إسرائيل وفلسطين وهما تعيشان معا في سلام كدولتين، جنبا إلى جنب ضمن حدود

آمنة ومعترف بها. ولكن لا يجب أن نسمح بهذا التراجع. ونكرر من جديد مطالبتنا بوضع نهاية فورية للعنف وباستئناف حوار يؤدي عن طريق التفاوض إلى تسوية سلمية لهذه القضية استناداً إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وعلى النحو المتوخى في القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢). وتعلق حكومتي أهمية كبرى على الجهود التي تبذلها حاليا ''اللجنة الرباعية'' وعلى مبادرة المملكة العربية السعودية التي أيدها مؤتمر القمة الذي عقدته جامعة الدول العربية في بيروت،والهادفة إلى إقرار سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو ممثل إندونيسيا. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد هدايت (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، يا سعادة الرئيس، أن أبدأ بتهنئتكم على توليكم رئاسة المجلس خلال شهر تموز/يوليه. ونحن مقتنعون بأننا سنحقق، بفضل التزامكم ومهارتكم الدبلوماسية، وبمداولاتنا، نتيجة إيجابية. وأغتنم أيضا هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا لسلفكم الموقر، السيد ميخائيل وهبة، الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية، على قيادته الممتازة لأعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

نحن نجتمع اليوم بسبب عمل من سلسلة الأعمال العدوانية التي تقوم بها إسرائيل، وقع في هذه المرة بالهجوم الجوي على قطاع غزة. وأفادت التقارير عن مقتل ١٥ شخصا، من بينهم تسعة أطفال، وجرح ما يزيد على ١٠٠ شخص. ونحن ندين هذا العمل الصفيق، من منظور القواعد والقيم الدولية، الذي يمثل جريمة ضد الإنسانية. وهذا الهجوم يمثل أيضا انتهاكا واضحا للقانون الدولي وخيانة لعملية السلام الجارية حاليا. ومرة أخرى، يمثل هذا التصرف الأناني سلوك حكومة إسرائيل المتعجرفة.

وحسبما أشار الأمين العام، تتحمل إسرائيل المسؤولية القانونية والأدبية عن اتخاذ تدابير لتجنب قتل المدنيين وعلى العكس من ذلك، عندما تستخدم قذيفة في هجوم عشوائي ضد مرفق مدني، فإن قتل المدنيين هو النتيجة الحتمية، لقد كانت هذه هي النتيجة بالفعل. وكل هجوم من هذه الهجمات يزيد تفاقم المشاكل الإنسانية الخطيرة لدى الشعب الفلسطيني، وسيؤدي الهجوم الأخير يقينا إلى زيادة الأمور سوءاً.

ونطالب إسرائيل مرة أخرى بأن لا تنبهر بقوتها العسكرية. ولن يكون هناك حل عسكري لهذه الحالة. ونؤكد على ضرورة تنفيذ قراري المجلس ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢) بصدد وضع نهاية لهذه الحالة التي لا يمكن تحملها. ونؤكد من جديد كذلك على أنه لن يتم وضع نهاية لهذا العنف الأبدي في الأراضي المحتلة، إلاّ بوجود دولتين فلسطين وإسرائيل، تعيشان جنبا إلى جنب ضمن حدود آمنة، ومعترف بها دوليا، على نحو ما ورد في القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢). ونؤيد أيضا عملية السلام الجارية حاليا على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام.

وأخيرا، نؤكد مرة أخرى الحاجة الماسة إلى وزع قوة أمن دولية لحماية المدنيين الأبرياء في المناطق المنكوبة بالصراع. ونطالب مجلس الأمن بالاضطلاع بمسؤوليته ووضع نهاية للعدوان الإسرائيلي واحتلال إسرائيل غير القانوني، على حد سواء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو ممثل كوبا. وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد رودريغيز باريبا (كوبا) (تكلم بالاسبانية): تكلمت منذ برهة في هذه المناقشة بصفتي رئيسا بالنيابة للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. ولكن نظرا لجدية هذه القضية التي تسببت في عقد هذه الجلسة الطارئة، تصر كوبا على إيضاح موقفها الوطني.

لا يمكن تبرير المذبحة التي قامت بها إسرائيل، والتي أسفرت على الأقل عن مقتل ١٥ من المدنيين الأبرياء، معظمهم من الأطفال، في قطاع غزة، تحت أي ذريعة ومن الجدير إدانتها بأقوى العبارات.

رد فعل آرييل شارون على الأحداث المأساوية، التي وصفها بأنها عملية من أنجح العمليات، لا يحتاج إلى تعليق. وبالرغم من كل ما يجرى، ومع أن الولايات المتحدة وإسرائيل تحاولان تجاهل رئيس السلطة الفلسطينية، لا يزال يُنظر إلى شارون حتى الآن بصفته شريكا باقيا في الحوار ويسمى ''رجل سلام''، حسبما وصفه الرئيس بوش، الأمر الذي أدهش العالم أثناء الأعمال العدوانية في جنين.

ونؤكد من جديد على أنه يتعين على الولايات المتحدة أن توقف على الفور دعمها للأغراض العسكرية والإمدادات التي تقدمها لإسرائيل، والتي تشمل دبابات، وقذائف وطائرات، تستخدم ضد المدنيين، من قبيل طائرة إف-١٦ التي ألقت بقذائف على غزة.

ولا يخفي على أحد أن تحدي إسرائيل الصريح لقواعد القانون الدولي ولمبادئ ميثاق الأمم المتحدة هو إلى حد كبير نتيجة لعدم استمرار مجلس الأمن في اللامبالاة بقضية فلسطين. وهذا نتيجة لاستخدام أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بصورة تعسفية لسلطته وحقوقه القاصرة عليه. وهذا العضو باستخدام حقه في النقض وبتهديده باستخدام حق النقض، يمنع المجلس من تنفيذ ولايته.

ويتحمل مجلس الأمن، بسبب عدم اتخاذه لإجراءات وسلبيته إزاء الأحداث اليومية في الأراضي المحتلة، جزءا كبيرا من المسؤولية عن الأحداث المأساوية في غزة. وإذا استمر المجلس في القيام بهذا الدور المؤسف والخطير، فيتعين عليه أن يقبل نتائج أعماله.

لقد أعدت بلدان المجموعة العربية لهذه المناسبة مشروع قرار يعكس في رأينا الحد الأدنى لما ينبغي أن يقوله مجلس الأمن في الظروف الراهنة. وببساطة من غير المقبول أن يواصل المجلس تغافله لمعاناة الشعب الفلسطيني. ومرة أخرى، تطالب كوبا مجلس الأمن أن يعمل دون إبطاء وأن ينفذ مسؤولياته.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المسجل على قائمتي ممثل اليمن. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد الصايدي (اليمن) (تكلم بالعربية): بداية أتقدم لكم يا سعادة الرئيس بأحر التهاني على رئاستكم للمجلس لهذا الشهر. ونحن على ثقة من حكمتكم. وأود أيضا أن أتقدم للسفير ميخائيل وهبة بأحر التهانئ على إدارته المقتدرة للمجلس في الشهر الماضي.

اسمحوا لي في البداية أن أعبر عن شكري وتقديري لاستجابتكم السريعة بطلب عقد هذه الجلسة والتي تعبر بلا شك عن فهم وإدراك المجلس لفظاعة الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة.

إن الهجوم الإسرائيلي يعتبر مخالفة صارخة للقانون الدولي، لأنه تعمد استهداف حي سكني لأن الحكومة الإسرائيلية كانت تدرك بلا شك أن ضرب حي سكني في منتصف الليل وفي فترة يكون فيها الأبرياء من الأطفال والنساء والمسنين نياما سوف يؤدي إلى خسائر بشرية فادحة.

إن شـارون قـد دأب علـى الـرد العنيــف والقاســي لإجهاض أي مبادرة سلمية. ففي الوقت الذي كانت فيه الفصائل الفلسطينية قد عبرت عن موافقتها على إيقاف كافة العمليات الاستشهادية مقابل انسحاب القوات الإسرائيلية من المدن الفلسطينية وإيقاف عمليات اغتيال القيادات الفلسطينية من قبل الجيش الإسرائيلي، قام شارون بتنفيذ مذبحة غزة لإخماد أي مبادرة سلمية أو بصيص أمل في السلام مع الفلسطينيين.

وليس هذا بالشيء الغريب. فقد دأب على تكرار مثل هذه الأعمال الشنيعة كلما ظهرت بوادر اتفاق أو تفاهم لتعزيز العملية السلمية، لأن شارون وتاريخه الدموي يشهد بأنه لا يريد أي تقدم نحو حل سلمي للصراع، لأن الحل السلمي يعني انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

لقد ظهرت بشاعة سياسة شارون في أوضح صورها عندما أعلن بأن ما حدث من جريمة بشعة في غزة يعتبر في نظره من أعظم الانتصارات التي حققتها إسرائيل.

ونحن نتسائل هل قتل الأطفال الرضع وتدمير الأحياء السكنية بمن فيها من السكان الأبرياء يعتبر انتصاراً؟

إن الجمهورية اليمنية من الدول المحبة للسلام والتي تؤيد بقوة أي مسيرة سلمية مبنية على العدل وعلى احترام كل القوانين الدولية. لذلك فإننا نطالب هذا المجلس بإلزام إسرائيل بسحب قواتها فورا من الأراضي المحتلة ووقف الاستيطان. كما نطالب بإرسال قوات دولية لحماية الشعب الفلسطيني من بطش القوات الإسرائيلية. ونؤكد مجددا على أهمية تنفيذ قرارات المجلس السابقة وإجبار إسرائيل على احترام الإرادة الدولية وإيقاف جميع الأعمال الوحشية التي ترتكبها القوات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني الأعزل واحترام اتفاقات حقوق الإنسان وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة.

إن السلام لا يمكن أن يعم منطقة الشرق الأوسط من خلال العمليات العنيفة والوحشية التي تقوم بها القوات الإسرائيلية ضد المواطنين الفلسطينيين العزل. ولكن بالإمكان تحقيقه من خلال احترام الاتفاقات الموقعة بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة واللجوء إلى خيارات تنطلق من قيم العدل والتفاوض واحترام حقوق الآخرين. ولن يتحقق الأمن والسلام لإسرائيل إلا بقيام الدولة الفلسطينية على ترابها الوطني وعاصمتها القدس الشريف. وهذا الموقف أصبح موقفا دوليا يجب أن نسعى لإنجازه حتى يتحقق السلام والعدل الشاملان لدول المنطقة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ليس هناك متكلمون آخرون على قائمتي. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٥.